مصرف السلام

AL SALAAM BANK

Bahrain البحرين

التقرير السنوي 2010

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

مشاريعنا

المحتويات

8 نبذة عن المصرف

9 أهم المؤشرات السنوية

10 أعضاء مجلس الإدارة

16 أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

18 أعضاء فريق الإدارة التنفيذية للمجموعة

22 تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين

26 كلمة الرئيس التنفيذي

28 مراجعة الإدارة للعمليات والأنشطة

34 الحوكمة

42 إدارة المخاطر والالتزام

46 المسؤولية الاجتماعية

48 تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

50 تقرير مدققي الحسابات المستقلين

51 القوائم المالية الموحدة

58 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

رؤيتنا ورسالتنا

رؤيتنا

أن نصبح قوة إقليمية مؤثرة في صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للقطاعات المستهدفة.

رسالتنا

- أن نصبح مصرفاً شاملاً يوفر خدمات مالية إسلامية.
- أن نخلق حضوراً قوياً في بلدان مختارة.
- أن نبني ونشكل اسماً تجارياً رائداً في عالم الصيرفة الإسلامية.
- أن نحقق العوائد المالية المجزية لمستثمرينا ومساهمينا بناء على رغباتهم وأولوياتهم الاستثمارية.

متطـــور – متنـــوع – مختـــلف

نبذة عن المصرف

يعد مصرف السلام-البحرين الذي يتخذ من مملكة البحرين مقراً له مصرفاً إسلامياً ذو طابع حيوي ومتنوع ومختلف.

ثمة عوامل رئيسية تساهم في إضفاء ميزة على خدمات المصرف ومنها:

- قاعدة متينة من رأس المال المدفوع.
- كبار المؤسسين والمساهمين.
- فريق إداري على درجة عالية من الكفاءة.
- قاعدة من تقنيات المعلومات الحديثة.
- نمط شامل من الخدمات التجارية تشمل الودائع وخدمات ومنتجات تمويل واستثمار.
- حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات الخاصة للعملاء وتنسجم مع الشريعة الإسلامية
- التزام صارم بالمسؤولية التجارية والاجتماعية.

تأسس مصرف السلام-البحرين في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين وبدأ بممارسة نشاطه التجاري في 17 أبريل 2006، وفقا للمبادئ الإسلامية والإجراءات التنظيمية بالمصارف الإسلامية والتي يحددها مصرف البحرين المركزي .

ولقد أدرج المصرف في سوق البحرين للأوراق المالية في 27 ابريل 2006 ومن ثم في سوق دبي المالي في 26 مارس 2008. ويتشكل فريق العمل الإداري من مهنيين على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل من ذوي الخبرات العالمية في قطاعات مصرفية ومالية رئيسة والمجالات ذات الصلة. ويسند هذا الفريق قاعدة من تقنية المعلومات عالية الجودة وبيئة عمل ذكية وحديثة.

وفي 2009 من السنة الثالثة من التأسيس، استحوذ المصرف على حصة 90,31 % من أسهم البنك البحريني السعودي، وبذلك فقد ارتفع اجمالي الحقوق من 120 مليون دينار بحريني إلى ما يقارب 202 مليون دينار بحرينى (540 مليون دولار أمريكي) وبأصول تجاوزت 2 بليون دولار أمريكي.

يلتزم المصرف بتطبيق المعايير العالمية وأفضل الممارسات المصرفية مع الحرص على العمل بأعلى درجات الأمانة والشفافية والثقة.

كما يبدي المصرف التزاماً مماثلاً بدوره كمؤسسة وطنية مختصة تسعى جاهدة لإضفاء قيمة على الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية التي يستثمر ويعمل فيها.

أهم المؤشرات السنوية

المؤشرات المالية الرئيسية

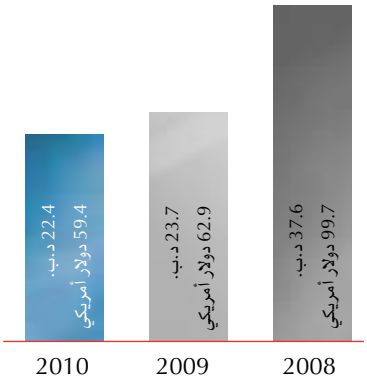

إجمالي الإيرادات التشغيلية (مليون)

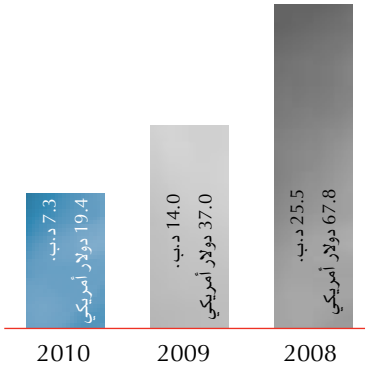

صافي الأرباح (مليون)

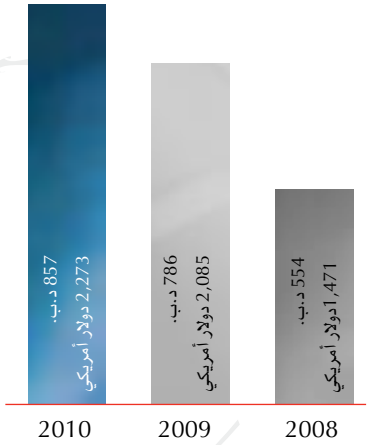

مجموع الأصول (مليون)

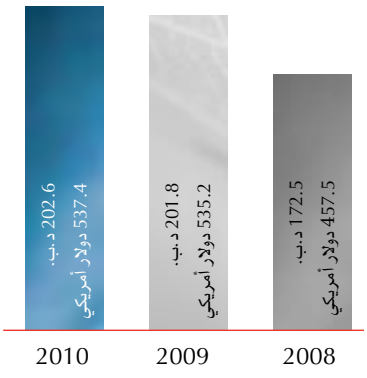

إجمالي حقوق المساهمين (مليون)

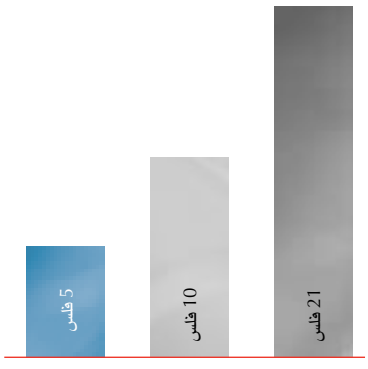

العائد على السهم

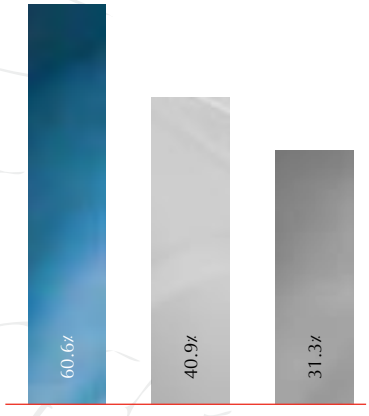

نسبة التكلفة إلى الدخل

أعضاء مجلس الإدارة

محمد علي العبّار

الشيخة حصة بنت
خليفة آل خليفة

سلمان صالح
المحميد

حبيب أحمد قاسم

حمد طارق الحميضي

تيرنس د. ألن

الشيخ عبد الإله كعكي

فهد سامي الإبراهيم

يوسف عبد الله تقي

عصام بن عبد القادر المهيدب

أحمد جمال جاوة

خالد أحمد العشّار

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

سعادة محمد علي راشد العبّار

رئيس مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
18 أبريل 2009

سعادة محمد العبار هو العضو المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة إعمار العقارية، وهي الشركة العالمية لتطوير العقارات ومقرها دبي. العبار عضو مجلس إدارة هيئة دبي للاستثمار والتطوير، والتي تعتبر الذراع الاستثماري لحكومة دبي، وعضو مجلس إدارة مجموعة نور للاستثمار التابعة لمجموعة دبي التي تقدم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. العبار حائز على شهادة البكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال من جامعة سياتل الأمريكية، ويعمل بشكل قريب مع المنظمات غير الحكومية في المنطقة، حيث أنه يبدي اهتماما خاصا إلى الإصلاح التعليمي والإسكان. ولكونه محبا للرياضة، يرأس السيد العبار هيئة الإمارات للغولف.

حبيب أحمد قاسم

نائب رئيس مجلس الأدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
18 أبريل 2009

يرأس السيد حبيب قاسم مجلس إدارة شركة المهد للاستثمار، وشركة البحرين لمخلوطات الحديد، وشركة البحرين لتوريد وتوزيع الكهرباء، وشركة كابيتال غروث مانجمنت، وشركة كواليتي واير برودكتس. كما يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة مدرسة المهد. وقد شغل السيد حبيب قاسم منصب وزير التجارة والزراعة بحكومة مملكة البحرين من 1976 إلى 1995. كما شغل منصب عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من العام 1997 إلى 2007.

الشيخ عبد الإله محمد صالح كعكي

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
15 فبراير 2010

لدى الشيخ عبدالإله كعكي خبرة تربو على 35 عاماً في مجال المصارف والتجارة والصناعة وهو رئيس مجلس الإدارة للشركة السعودية للتجارة العالمية والتسويق، وشركة آمك الخليج للاستثمارات والتوكيلات العالمية المحدودة، وشركة المتحدون الخليجية للتصنيع، وشركة داينا العربية المحدودة في المملكة العربية السعودية. ويرأس مجلس الإدارة لعدد من الشركات في جمهورية مصر العربية منها شركة النوبارية لإنتاج البذور، وشركة النيل للإستثمار والتنمية السياحة والعقارية، وشركة طنطا للكتان والزيوت، والمتوسط للمنتجات الزراعية (مابكو). كما انه عضو مجلس إدارة فاعل في عدد من الشركات المصرية منها الشركة السعودية للاستثمارات العربية، والشركة المصرية السعودية للاستثمار السياحي والعقاري، وشركة لاكتو مصر، وشركة أسمنت الجوف وشركة مارش السعودية للوساطة في التأمين وإعادة التأمين بالمملكة العربية السعودية. الشيخ عبدالاله خريج اقتصاد من جامعة الولايات المتحدة الدولية من ولاية كاليفورنيا – الولايات المتحدة.

الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل خليفة

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
18 أبريل 2009

تعتبر الشيخة حصة عضو ناشط من العائلة المالكة في مملكة البحرين. حازت الشيخة حصة على شهادة البكالوريوس في ادارة الأعمال عام 1998 وشهادة الماجستير في السياسة الاجتماعية والتخطيط عام 2002 وكلاهما من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، كما حازت على شهادة الماجستير في تمويل التنمية 2010 من جامعة لندن. الشيخة حصة خريجة يونغ انتربرايس، جونيور اشيفمينت في المملكة المتحدة وانضمت إلى المجلس الأعلى للمرأة عام 2001 كعضو في اللجنة الاجتماعية. ومنذ 2004 وهي عضو دائم في مجلس الإدارة. أسست الشيخة حصة في عام 2005 مؤسسة "انجاز البحرين" والتي تعتبر مؤسسة عالمية تعمل على إعداد الشباب البحريني للنجاح في الاقتصاد العالمي وتشغل حاليا منصب المدير التنفيذي للمؤسسة. بخبرتها ودورها الناشط في التعليم وتطوير مهارات المرأة الشابة، تم دعوتها كمتحدثة وعضو في اللجنة الاستشارية في مناسبات مختلفة من بينها المجلس الأعلى للمرأة في الأمم المتحدة في جلسته التاسعة والأربعون، والإجتماع الإقليمي للمنتدى الاقتصادي العالمي في 2005 ومؤتمر القيادة العالمية في الإمارات العربية المتحدة في 2006.

عصام بن عبد القادر المهيدب

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
18 أبريل 2009

يشغل السيد عصام المهيدب منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات عبد القادر المهيدب وأولاده إلى جانب عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات التي تستثمر في مجالات مختلفة مثل البنوك، التأمين، السلع الاستهلاكية سريعة الحركة FMCG ، قطاع التجزئة، قطاع البناء والتشييد، القطاع الصناعي، العقار والتطوير العمراني ومن بينها شركة إعمار الشرق الأوسط، الشركة المتحدة للسكر، أموال الخليج، شركة تبريد السعودية، شركة سينثومر الشرق الأوسط، شركة نستله، شركة داماس، الشركة الأولى للتطوير، شركة دبي للمقاولات، شركة اتحاد الخليج للتأمين، شركة الماسا العالمية بكندا، شركة دناتا الكويت، الشركة السعودية للثروة السمكية، شركة صافولا للأغذية، شركة العزيزية بندة المتحدة، شركة اللطيفية للتجارة والمقاولات، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة عدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتعليمية منها صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ، مجلس إدارة شركة الخدمات التعليمية (تعليم) بجامعة الامير محمد بن فهد، عضو مؤسس لكلية الامير سلطان لذوي الإعاقة البصرية بجامعة الامير محمد بن فهد بالدمام ، صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم المشاريع الصغيرة للسيدات بالدمام.

سلمان صالح المحميد

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
15 فبراير 2010

يشغل السيد سلمان المحميد منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين، ونائب رئيس مجلس إدارة جريدة دار البلاد، والعضو المنتدب والممثل عن مُلاك الشركة العالمية للفنادق في البحرين جلوبال اكسبرس وموفنبيك. وقد شغل سابقا منصب عضو مجلس إدارة البنك البحريني السعودي فضلا عن كونه عضوا في اللجنة التنفيذية، اللجنة الاستثمارية. كما شغل منصب المدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وماجستير في إدارة الفنادق وبكالوريوس في الإدارة من جامعة القاهرة.

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

فهد سامي الإبراهيم

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
18 أبريل 2009

لدى السيد فهد الإبراهيم خبرة تربو على 9 سنوات ويعمل حاليا كنائب رئيس للعلاقات بين العملاء في المنطقة في بيت الإستثمار العالمي. السيد الإبراهيم عضو مجلس إدارة شركة المزايا القابضة في الكويت وعضو مجلس إدارة الشركة الأولي لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. وخلال فترة قصيرة من وجوده في بيت الإستثمار العالمي، أسس واحدة من أبرز المجموعات في إدارة الثروات المتخصصة في متابعة العملاء الدوليين المهتمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. قبل انضمامه إلى بيت الإستثمار العالمي، عمل السيد الإبراهيم في وكالة أنباء الكويت في قسم التحرير الإنجليزي. تخرج السيد الإبراهيم من جامعة اوريغون مع تركيز على دراسات الاتصال وكما أنه خريج إدارة الأعمال من كلية ماستريخت للإدارة.

حمد طارق الحميضي

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
18 أبريل 2009

يحمل السيد حمد الحميضي درجة البكالوريوس في علم الحاسوب وإدارة الإعمال، وتخرج من جامعة جورج واشنطن ولديه خلفية قوية في تقنية المعلومات والفهم التطبيقي لتكنولوجيا الانترنت. لدى السيد الحميضي خبرة متنوعة في الاستثمارات المباشرة وصناديق التحوط، والعقارات والشركات التي على وشك الانطلاق. شغل عدة مناصب من مجلس الإدارة إلى محلل في شركات عدة وكان عضو مؤسس في مجلس إدارة العديد من الشركات، بما فيها شركة الشويخ للمشاريع العقارية (الكويت) وشركة إشراق العقارية (البحرين/الإمارات العربية المتحدة) وشركة الشعب القابضة (الكويت).

أحمد جمال جاوة

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
18 أبريل 2009

خريج إدارة الأعمال وحاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو. عمل السيد جاوة في مجلس إدارة مجموعة نوفابارك للفنادق السويسرية؛ ميرابوليس وهي شركة ترفيه متخصصة في إنشاء المرافق الترفيهية في فرنسا، ومجموعة تريكون وهي شركة لتداول الأوراق المالية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية. يشغل السيد جاوة منصب رئيس والرئيس التنفيذي، وعضو مجلس الإدارة في ستارلنج هولدنغ ليمتد، وهي مجموعة استثمار عالمية تتعامل مع الأسهم الخاصة والاستثمارات المباشرة في جميع أنحاء العالم. وهو أيضا رئيس شركة المقاولات والتجارة، وهي شركة سعودية تشرف على الفرص الإستثمارية الأجنبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط. والسيد جاوة هو عضو مجلس إدارة بشركة إعمار العقارية، ويتراس فيها لجنة الترشيح والمكافآت، بالإضافة إلى كونه عضو في لجنة التدقيق. وهو أيضا عضو مجلس إدارة بشركة إعمار المدينة الاقتصادية ورئيس لجنة الترشيح والمكافآت. والسيد جاوة عضو في شركة إعمار-تركيا، وهو على قائمة مجلس إدارة إعمار- الهند وإعمار مصر وإعمار الشام، بسوريا. وهو عضو مجلس إدارة بشركة «راك للبترول». وقد تم تكريم السيد جاوة كواحد من القيادات العالمية للمستقبل من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في فبراير 2006.

تيرنس د. ألن

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء العضوية:
18 أبريل 2009

يتمتع السيد ألن بخبرة تزيد على 40 سنة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الخزينة. وهو مؤسس والعضو المنتدب لشركة الشركاء المتحدون للاستثمار ش.م.خ. وهي شركة تجارة مصرفية مقرها في دولة الامارات العربية المتحدة. لقد أمضى السيد ألن عدة سنوات في إدارة أعمال الصناديق الخاصة، حيث كان عضو مجلس إدارة لعدد من شركات إدارة الأصول والصناديق. وقد تم تعيينه في السابق كإستشاري للعديد من الحكومات والمؤسسات الإقليمية. وهو محكم مؤهل لدول مجلس التعاون الخليجي. كما أنه مؤلف للعديد من الكتب ويقوم بصورة مستمرة بكتابة المقالات للجرائد والمجلات عن مواضيع تتعلق بالتاريخ العسكري ومواضيع مالية ومصرفية.

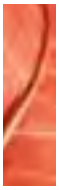

يوسف عبد الله تقي

عضو مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

تنفيذي

بدء العضوية:
18 أبريل 2009

السيد يوسف تقي محاسب قانوني معتمد وله خبرة واسعة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بدأها في عام 1983. وقد تقلد السيد يوسف تقي خلال حياته العملية مناصب عالية في عدد من المؤسسات في مملكة البحرين. وقبل التحاقه بمصرف السلام–البحرين عمل كنائب العضو المنتدب لبيت التمويل الكويتي في مملكة البحرين، وتولى مسؤولية الإشراف على تأسيس بيت التمويل الكويتي في ماليزيا. وقد أمضى قبل ذلك 20 سنة لدى شركة أرنست ويونغ، قدم خلالها خدمات مهنية متميزة للكثير من المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وقد تبوأ خلالها أعلى المناصب والتي كان آخرها منصب الشريك حيث كان مسئولا عن تقديم خدمات التدقيق والاستشارات للمؤسسات المالية الإسلامية. ويشغل السيد يوسف تقي حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة) وشركة آمار القابضة ش.م.ب (مقفلة) وشركة مصرف السلام - البحرين للوقود العضوي(هونغ كونغ) المحدودة وهي شركات تابعة للمصرف كما أنه عضو مجلس إدارة في مصرف السلام–الجزائر وشركة ألمنيوم البحرين.

خالد أحمد عبد الله العشّار

أمين سر مجلس الإدارة

يمتلك خبرة إدارية تمتد إلى ما يقرب من 27 عاماً. فبالإضافة إلى عمله في القطاع الحكومي تدرج السيد العشار في المناصب الإدارية في القطاع المصرفي حيث عمل في إدارة العمليات في بنك البحرين والكويت ثم انتقل إلى إدارة العمليات في المؤسسة العربية المصرفية ثم شغل منصب مدير الموارد البشرية والشئون الإدارية في مركز السيولة. ويتمتع السيد خالد العشار بخبرة واسعة في مجال تأسيس المصارف الإسلامية حيث ساهم في تأسيس مركز إدارة السيولة.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

أ. د. حسين حامد حسان
رئيس الهيئة

الدكتور حسين حامد حسان حائز على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر في القاهرة، ودرجة الماجستير في الفقه المقارن، والدبلوم في القانون المقارن (وكلاهما يعادلان درجة الدكتوراه) من المعهد الدولي للقانون المقارن بجامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو حائز أيضا على درجة الماجستير في الفقه المقارن والدبلوم في الشريعة والقانون الخاص من جامعة القاهرة، ودرجة الليسانس في الشريعة من جامعة الأزهر. يرأس الدكتور حسين حامد حسان هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمصارف الإسلامية. كما يرأس الدكتور حسين أيضا مجمع الفقه الإسلامي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو عضو في المجلس الأوروبي الإسلامي للبحوث والاستشارات في دبلن، أيرلندا، وخبير في اتحاد المصارف الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية.

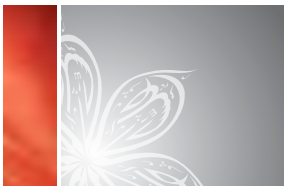

أ. د. علي محيي الدين القرة داغي
عضو الهيئة

الدكتور علي القرة داغي حائز على درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون، ودرجة الماجستير في الشريعة والفقه المقارن من جامعة الأزهر بالقاهرة، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة بغداد بالعراق، وشهادة في الدراسات الإسلامية التقليدية تحت إشراف أصحاب الفضيلة العلماء في العراق، وهو أيضا خريج المعهد الإسلامي في العراق. والدكتور علي عضو هيئة التدريس بجامعة قطر وعضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات المالية، وعضو أيضا في أكاديمية الفقه الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجلس الأوروبي الإسلامي للإفتاء والبحوث، والاتحاد الدولي للعلماء المسلمين، واللجنة الاستشارية الأكاديمية بمركز الدراسات الإسلامية في جامعة أكسفورد – المملكة المتحدة وله العديد من المؤلفات والبحوث حول مواضيع تشمل أشكال التمويل الإسلامي، والفقه، والزكاة، والاقتصاد الإسلامي.

الشيخ عدنان عبد الله القطان

عضو الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضا رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضا خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل.

د. محمد عبد الحكيم زعير

عضو وأمين الهيئة

الدكتور محمد زعير حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، ودرجة الماجستير في الشريعة الإسلامية (اقتصاد)، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية، والدبلوم العالي في الدراسات الإسلامية. والدكتور عبد الحكيم عضو في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من المؤسسات المالية كما تشمل خبراته السابقة العمل لمدة 18 سنة لدى بنك مصر المركزي، كما شغل أيضا مناصب مختلفة منها رئيس إدارة الرقابة الشرعية في بنك دبي الإسلامي.

"تعد الورقة معجزة إلهية بحد ذاتها إذ تعجز العقول عن إدراك آلية عملها. تتجدد روعتها منذ بداية الكون وحتى يومنا هذا لتجسد على مدى آلاف السنين المثالية والكمال والإعجاز، ورقةً بعد ورقة.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف الخلق والمرسلين.

وبعد،
أيها الأخوة والأخوات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أخواني أعضاء مجلس الإدارة، يطيب لي أن أقدم لكم التقرير السنوي والقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، والتي تشمل القوائم المالية للمصرف وشركته التابعة البنك البحريني السعودي ش.م.ب. (وهما يعرفان معًا بـ «المجموعة»).

لقد استمرت التحديات السائدة في الأسواق خلال عام 2010 وبالرغم من ذلك فقد كانت هذه السنة ناجحة، حيث شهدت موجودات المجموعة ومطلوبات عملائها ارتفاعا من 785.9 مليون دينار بحريني (2.1 مليار دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2009 إلى 857.4 مليون دينار بحريني (2.3 مليار دولار أمريكي)، أي بزيادة قدرها 71.5 مليون دينار بحريني (189.7 مليون دولار أمريكي) أو ما يعادل 9% مقارنةً بما كانت عليه في 31 ديسمبر 2009. وهو ناتج في معظمه عن النمو في المحفظة الائتمانية للمجموعة والاستثمارات. وقد تمكنت المجموعة من التخارج بنجاح من إحدى صفقاتها العقارية الأوروبية خلال عام 2010 وأبرمت صفقة جديدة بمخاطر أقل وعوائد متوقعة أفضل. إلا أن الركود الاقتصادي العالمي المستمر حال دون التخارج المقرر من صفقات استثمارية أخرى في قطاع الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة وقطاع الاستثمارات العقارية. وعلى الرغم من أن صافي أرباح عام 2010 تبدو في ظاهرها أقل من صافي أرباح عام 2009، إلا أنه إذا ما أخذنا في الاعتبار مقدار الأرباح المحققة من صفقة الاستحواذ على البنك البحريني السعودي في عام 2009، فإن ما حققته المجموعة من صافي أرباح في عام 2010 يفوق أرباح عام 2009 بمعدل 23%، وتعكس هذه النتائج ارتفاع اجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 40% ونسبة التكاليف للدخل لا تتعدى 61%.
هذا وقد بدأت منافع الاستحواذ على البنك البحريني السعودي في العام 2009 تأتي ثمارها حيث تم افتتاح ثلاثة فروع أخرى في مواقع استراتيجية خلال العام 2010، لتصبح بذلك الشبكة الموسعة مكونة من 11 فرعًا و22 جهاز صرف آلي. كما أسهم الاستحواذ في تعزيز حضور المصرف في السوق المحلي وتحسين قدرات المجموعة على تقديم خدماتها على أكمل وجه إلى جميع العملاء. إلى جانب ذلك، نجح مصرفكم في تحويل جزء كبير من الموجودات والمطلوبات التقليدية لدى البنك البحريني السعودي إلى منتجات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. كما تحقق التكامل في الجوانب التقنية والتشغيلية ومن المتوقع زيادة هذا التكامل في جميع المجالات داخل المجموعة مما يترتب على ذلك خفض التكاليف على مدى السنوات القادمة. ويأتي هذا تنفيذاً لاستراتيجية مجلس الإدارة لتوطيد تواجد مصرفكم في البحرين.

أما على صعيد تطوير الأعمال، فإن مصرفكم يواصل البحث عن فرص استثمارية تجسد من خلالها رؤيته في أن يصبح من أكبر المؤسسات المالية في المنطقة وذلك عن طريق الاستحواذ والتوسع في قطاع الخدمات المالية المختلفة.

ورغم صغر حجم السوق المحلي التي تمارس المجموعة أنشطتها فيه، فقد تمكنت من تسجيل نموا كبيرا بلغ 43% في محفظة تمويلها مقارنةً بعام 2009. ويشمل ذلك بشكل رئيسي التمويل بالمرابحة والمضاربة والإجارة.

كما تم تعيين مصرفكم متعهدا رئيسيا لترتيب تمويل مشترك لمدة سبع سنوات بقيمة 90.5 مليون دينار بحريني (240 مليون دولار أمريكي) وذلك لتمويل مشروع عقاري ضخم في البحرين. وقد شارك في هذا التمويل عدد من البنوك الكبرى العاملة في البحرين. وتعد هذه الصفقة أكبر عملية تمويل في البحرين خلال عام 2010 تتعلق بالقطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات، فقد تخارج المصرف بنجاح من استثمار له في مبنى «ميلتون غيت» «Milton Gate»، وهو عقار ممتاز يقع في وسط لندن محققًا للمستثمرين عائدًا مجزيًا بلغ 15%. كما استطاع المصرف خلال عام 2010 الاستثمار في مبنى «كندا سكوير» «Canada Square»، وهو عقار تجاري ممتاز يقع في حي كناري وارف في مدينة لندن بشروط ائتمان وعوائد متوقعة أفضل. وقد تم ابرام الصفقة في أغسطس 2010 وعرضها على المستثمرين. وتتيح الصفقة عائدًا نقديًا جاريًا سنويًا بنسبة 9.46% يوزع ربع سنويًا. ويجسد هذا بوضوح مدى التزام المصرف في توفير صفقات مجدية لمستثمريه.

بالرغم من تشدد المصرف في شروط الاستثمار والتمويل في القطاع العقاري، تماشيا مع التوجهات الرقابية في هذا الخصوص، إلا أنه ما زالت هناك فرص واعدة في هذا القطاع وفي شرائح معينة تتمثل في الوحدات السكنية التي تطرح بأسعار مناسبة ويكون عليها طلب من قبل الأفراد. وفي هذا الصدد، فقد بدأ المصرف بتنفيذ مشروعين هما كناز البحرين وحدائق توبلي، ويمتاز هذين المشروعين بأهمية موقعيهما فضلا عن أنهما يوفران الوحدات السكنية باسعار مناسبة وتنافسية، وقد كان تجاوب السوق مع هذين المشروعين مشجعا مما يستدل على ذلك بأن هناك طلب على منتجات التطوير العقاري المتميزة وبأسعار تنافسية. ورغم ما تقدم فإن سياسة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مجال الاستثمار العقاري ستكون انتقائية وذلك إيمانا منهما بأهمية التحوط من المخاطر المحتملة في هذا القطاع.
أما بالنسبة لعمليات الخزينة، تواصل المجموعة العمل على توسعة شبكة تعاملاتها مع المؤسسات المالية الأخرى. وبفضل توافر السيولة العالية والتي بلغت 24% كما في 31 ديسمبر 2010، بقيت المجموعة في عام 2010 مقرضًا صافيًا للنظام بمركز إقراضي صافٍ بلغ 127 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2010. وكجزء من استراتيجية المجموعة لتنويع محفظتها التمويلية وإدارة سيولتها، استثمرت المجموعة مبلغًا إضافيًا قدره 36 مليون دينار بحريني في الصكوك الصادرة من مصرف البحرين المركزي. وفي إطار تنويع مصادر الدخل، نشط المصرف في السوق الثانوية واستثمر في صكوك ذات نوعية عالية صادرة من شركات تمتاز بالملاءة والجدارة الائتمانية. ونتج عن ذلك زيادة قيمة محفظة صكوك الشركات من 17 مليون دينار بحريني كما في نهاية 2009 إلى 62 مليون دينار بحريني كما في نهاية العام 2010. وأسهمت أيضًا العوائد الجارية الناتجة عن الصكوك في تحسين الدخل الأساسي للمصرف.

يرجح أعضاء مجلس الإدارة أن التحديات التي ستواجه القطاع المصرفي ستستمر في عام 2011، وكون المجموعة جزء من القطاع المالي فهي ليست مستثناة من هذه التحديات.

أما على صعيد الأداء المالي، فقد شهد العام المالي 2010 تراجعًا في صافي الأرباح من 14 مليون دينار بحريني في العام 2009 إلى 7.3 مليون دينار بحريني في العام 2010، أي ما يمثل عائدًا على حقوق المساهمين بنسبة 3.6% (2009 : 7.6%). وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 22.4 مليون دينار بحريني (2009 : 15.9 مليون دينار بحريني)، بينما بلغت المصروفات التشغيلية 13.6 مليون دينار بحريني (2009 : 9.7 مليون دينار بحريني). ووصلت نسبة التكلفة إلى الدخل للسنة 60.6% (2009 : 40.6%)، وبلغت أرباح السهم للسنة 5 فلس (2009 : 10 فلس).

وقد كان أداء العام 2010 ناتجًا عن تركيز المصرف على مدى السنوات الأخيرة على تحقيق الدخل الأساسي، وتوفير فرص استثمارية جذابة للمستثمرين، واتخاذ تدابير حريصة لمراقبة التكاليف. وسوف يستخدم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هذه المبادرات الأساسية مع إطار العمل الحالي القوي لإدارة المخاطر وقاعدة العملاء المتنامية لتحقيق نتائج أفضل في عام 2011. وسوف يتمكن المصرف بذلك من التفوق في أدائه على البنوك الأخرى في المدى المتوسط إلى الطويل والتحول إلى مصرف إسلامي شامل بإذن الله تعالى.

الأرباح المبقاة وتخصيص صافي الدخل:

	ألف دينار بحريني
الرصيد كما في بداية السنة	**5,009**
صافي الأرباح للسنة – 2010	7,209
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	(721)
التحويل إلى احتياطي الاستثمار	(6,794)
التبرعات الخيرية	(100)
الرصيد كما في نهاية السنة	**4,603**

حصة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا:

بمقتضى الشروط المنصوص عليها في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي، فيما يلي حصص أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا في أسهم مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. وتوزيع الأسهم كما في 31 ديسمبر 2010.

	2010/12/31
أسهم أعضاء مجلس الإدارة	118,528,745
أسهم أعضاء الإدارة العليا	7,762,749
	126,291,494

بلغت مصروفات أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس للعام 2010 ما مجموعه 15,989 دينار بحريني.

	عدد الأسهم	عدد المساهمين في العام 2010	النسبة المئوية من مجموع الأسهم المتداولة
النسبة المئوية للأسهم المملوكة			
أقل من 0.5%	712,288,319	23,155	47.6
0.5% إلى أقل من 1%	241,461,913	22	16.1
1% إلى أقل من 5%	372,279,793	15	24.9
أكثر من 5%	171,033,800	1	11.4
المجموع	1,497,063,825	23,193	100.0

المساهمون الذين يملكون أكثر من 5%:

	الجنسية	نسبة الأسهم
شركة غلوبال مينا ماكرو فند ش.م.ب.	البحرين	11.4%

وختامًا، يود أعضاء مجلس الإدارة الإعراب عن تقديرهم لقيادة مملكة البحرين ووزاراتها، ولمصرف البحرين المركزي، والبنوك المراسلة، ولعملائنا ومساهمينا وموظفينا على دعمهم ومساهماتهم جميعًا منذ تأسيس المصرف، ونتطلع إلى استمرار دعمهم ومساندتهم في العام المالي 2011.

محمد علي راشد العبار
رئيس مجلس الإدارة

1 فبراير 2011
المنامة، مملكة البحرين

كلمة الرئيس التنفيذي

يسعدني أن أبلغكم إن مصرف السلام–البحرين وشركاته التابعة («المجموعة») قد تمكن بفضل الله عز وجل، ومن خلال العمل الجاد والمتفاني، من تحقيق أرباح للعام المالي 2010 على الرغم من الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي يمر بها الإقتصاد العالمي. في ظل بيئة العمل السائدة، عمدت المجموعة التركيز على تدعيم ميزانيتنا العمومية من خلال إنتقاء عمليات مصرفية معينة. ونتيجة لذلك حققت المجموعة خلال العام المالي 2010 نموًا في موجوداتها الإجمالية بنسبة 9.1 ٪ أي من 785.9 مليون دينار بحريني (2.1 مليار دولار أمريكي) إلى 857.4 مليون دينار بحريني (2.3 مليار دولار أمريكي)، نتج في معظمه عن الزيادة في محفظة الائتمان والأنشطة الاستثمارية وزيادة في ودائع العملاء بمبلغ 73 مليون دينار بحريني.

بالرغم من أوضاع العمل الصعبة، فقد حققت المجموعة أرباحًا صافية بلغت 7.32 مليون دينار بحريني للعام 2010 مقارنة بمبلغ 13.96 مليون دينار بحريني في العام 2009. وعلى الرغم من النشاط الكبير في مجال الاستثمار، تراجع الدخل من هذه الأنشطة في العام الحالي بنسبة 44 ٪ إلى 10.2 مليون دينار بحريني (18.3 مليون دينار بحريني في العام 2009)، ويأتي ذلك نتيجةً للأوضاع السائدة في السوق وقلة فرص الاستثمار العقاري واستمرار التحدي في التخارج من الاستثمارات العقارية. وقد فرضت الإدارة رقابة مشددة على المصروفات والتزمت الحرص في الإنفاق مما أدى إلى خفض إجمالي المصروفات التشغيلية للمجموعة.

هذا وقد قامت المجموعة، بصفتها مدير إصدار رئيسي، بعملية ناجحة لإصدار تسهيلات جماعية للتمويل بالإجارة لمدة سبع سنوات بقيمة 90.5 مليون دينار بحريني لشركة تطوير المركز المالي ومقرها مملكة البحرين. وفي العام 2010، أبرمت المجموعة صفقة ناجحة في قلب الحي المالي في لندن، وشاركت في تقديم تسهيلات تمويل مرحلية لموجودات ممتازة في كناري وارف Canary Wharf. كذلك أدى التخارج من الاستثمار في ميلتون غيت Milton Gate في العام 2010 إلى حصول المستثمرين على عائد مجزٍ بلغ 15 ٪ في ظل مناخ اقتصادي تندر فيه الفرص الإستثمارية الجذابة.

تستمر المجموعة في حرصها على ممارسة النشاط المصرفي بشكل متحفظ والاعتماد على قدراتها الأساسية مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. كما يلتزم المصرف بإدارة المخاطر وتطبيق المعايير العالمية عند منحه لتسهيلات التمويل الجديدة واستحواذه على الاستثمارات. كما تتبع المجموعة سياسة صارمة في تقديم تسهيلات التمويل والاستثمار في القطاع العقاري بما يتوافق مع توجهات السلطات التنظيمية للرقابة على هذه الموجودات. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 24.7 ٪، وهي تعتبر نسبةً ممتازة مقارنة بالنسبة الإلزامية التي يفرضها مصرف البحرين المركزي والبالغة 12 ٪. ومن المتوقع أن يؤدي مركز السيولة القوي الذي يبلغ 24 ٪ من قاعدة المصرف الرأسمالية إلى إتاحة ميزة تنافسية لمصرفنا.

مجملا، كان العام المالي 2010 أول سنة كاملة من العمليات الموحدة مع البنك البحريني السعودي، وهو ذراع المجموعة لتقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والتي تم تحويل أنشطته لتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية. وأدى توحيد الخدمات المصرفية للأفراد إلى زيادة التركيز على التواصل مع عملائنا وتقديم الحلول الخاصة لهم عبر عدّة قنوات والتي تتمثل في شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في المملكة.

التزاماً بمسؤولياتها الاجتماعية، تقوم المجموعة بتقديم المساهمات النقدية والعينية للأفراد المحتاجين والمؤسسات الخيرية العاملة في مملكة البحرين.

في الختام أودّ أن أعرب عن خالص تقديري لجميع موظفي مصرف السلام–البحرين والبنك البحريني السعودي على الجهود التي يبذلونها وعلى مستوى المهنية العالية التي يتميزون بها، كما أشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة ومصرف البحرين المركزي على دعمهم القوي وارشاداتهم البناءة. وأخص بالشكر مساهمينا وعملائنا على تشجيعهم المستمر وثقتهم الدائمة، وأتقدم بخالص التقدير والامتنان لحكومة مملكة البحرين وقيادتها الرشيدة على دعمها المتواصل.

يوسف عبد الله تقي

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

مراجعة الإدارة للعمليات والأنشطة

البيئة التشغيلية

خلافا لتوقعاتنا لسنة مالية افضل، فقد استمرت أحوال السوق في عام 2010 حافلة بالتحديات مع تحسن طفيف وقد يكون معدوما في الأسواق العالمية والإقليمية. إن الأزمة الاقتصادية العالمية وفترة الركود التي أعقبتها كان لهما تأثير سلبي على الأوضاع المصرفية في المنطقة. فقد تأثرت القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل العقارات، الإنشاءات والقطاع التجاري بشكل بالغ. كما شهدت الأوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي درجة أعلى من التكيف مع الأزمة المالية مقارنة بنظرائها في الغرب باستثناء قطاع العقارات. حيث حققت المنطقة نموا بواقع 4 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010 نتيجة الإنفاق الحكومي الضخم الذي ظهر جليا في المملكة العربية السعودية وقطر في مشاريع البنى التحتية.

ظل التطوير العقاري المسؤول بشكل كبير عن إنعاش النمو الذي سبق الأزمة في المنطقة في حالة ركود. حيث تم تأجيل تنفيذ المشاريع الجديدة نتيجة التدني المتواصل لمعدلات الإشغال وحجم المعروض الكبير الذي طرح في السوق وصعوبة توافر التسهيلات الائتمانية حيث أن الكثير من المؤسسات المالية العالمية والإقليمية ما زالت تعاني من انخفاض قيمة الموجودات. كانت التسهيلات الائتمانية متوفرة على نطاق محدود من خلال قروض ذات قيمة محافظة تتطلب بدورها التزامات مقابلة أعلى في قيمتها لتطوير حقوق المساهمين. تؤكد معظم المؤسسات المالية في المنطقة على إعادة هيكلة ميزانياتها العمومية وتعزيز الوحدات العاملة لديها من أجل توفير التكاليف في ظل التحديات الصعبة في البيئة التشغيلية.

بيئة العمل

إن بيئة العمل في السوق الصغيرة نسبيا التي نعمل فيها لم تشهد بعد أي ارتفاع في الطلب على التسهيلات الائتمانية الجديدة. نتيجة لذلك، فقد أصبح هناك سعي للحصول على الموجودات التجارية الأكثر جودة في القطاع المصرفي في المملكة بالنسبة للمؤسسات المصرفية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية. تستمر المجموعة في التركيز على قطاع المعاملات المصرفية للأفراد وتستفيد أيضا من منافع الاستحواذ على البنك البحريني السعودي في عام 2009 التي توفر منطلقا لنمو الأعمال المصرفية للأفراد من خلال تعزيز وجودنا عن طريق افتتاح فروع جديدة في مواقع استراتيجية.

الأداء المالي

ارتفع إجمالي موجودات المجموعة بنسبة 9.2 ٪ (2009: 41.7 ٪) ليبلغ 857.3 مليون دينار بحريني (2009 : 785.9 مليون دينار بحريني) على مدى السنة المالية الماضية، انخفض الدخل التشغيلي للمجموعة هامشيا بنسبة 7 ٪ (2009 : بانخفاض قدره 36 ٪) ليبلغ 22.3 مليون دينار بحريني (2009 : 23.9 مليون دينار بحريني) مع ازدياد الدخل من عقود التمويل بنسبة 63.4 ٪ على مدى العام الماضي مما يعكس الزيادة القوية في محفظة القروض. وزادت مصروفات التشغيل للمجموعة بنسبة 39.5 ٪ على مدى العام الماضي، نظرا لتوحيد المصروفات التي تكبدها المصرف التابع لنا، البنك البحريني السعودي. وقد انخفض الدخل من التخارجات الاستثمارية بنسبة 87 ٪ على مدى العام الماضي، مما يؤكد صعوبة الأوضاع في البيئة التشغيلية التي تعرضت لها معظم المؤسسات المالية الإقليمية. على الرغم من ظروف السوق الصعبة، حقق المصرف ربحا صافيا قدره 7.3 مليون دينار بحريني للسنة المالية 2010 (2009 : 13.9 مليون دينار بحريني).

كفاية رأس المال

لا تزال كفاية رأس المال للمجموعة تعكس معدلا صحيا قدره 24.70 ٪ (في عام 2009 : 28.6 ٪) كما في نهاية السنة المالية مقابل الاشتراط الإلزامي البالغ 12 ٪ المقرر من مصرف البحرين المركزي في إطار جديد لمعيار بازل 2 الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2008.

جودة الأصول

تواصل المجموعة اتباع نهج محافظ في اختيار أصول جديدة للتمويل والاستثمارات. يتم تجميع أكثر من 90 ٪ من الموجودات التمويلية ضمن فئة «مرضية»، وقد تم اعتماد مخصص قدره 1.51 مليون دينار بحريني (عام 2009: لا يوجد) عن مستحقات الفترة الماضية وليس بسبب ضعف التسهيلات بالرغم أن هذه الموجودات تتم تغطيتها من الضمانات الكافية. وقد تماشى هذا الشرط مع سياسة إدارة المخاطر المحافظة للمصرف.

الأموال تحت الإدارة

استمر الأفراد ذوي الملاءة العالية في المنطقة في اتخاذهم نهجا محافظا تجاه الإلتزامات الإستثمارية الجديدة. وقد أدى هذا النهج بالإضافة إلى تخارجنا الناجح من مشروع «ميلتون غيت» الاستثماري إلى انخفاض في الأموال تحت الإدارة بنهاية السنة المالية التي بلغت 48.13 مليون دينار بحريني (2009 : 60.7 مليون دينار بحريني). وقد قامت المجموعة بتوطيد علاقاتها مع المستثمرين على مدى التاريخ القصير للمصرف من خلال إظهار نهجنا المحترف والخدمة الشخصية والقدرة على إيجاد فرص استثمارية فريدة وجذابة.

المجموعة المصرفية

الخدمات المصرفية للشركات

واصلت المجموعة جهودها لزيادة محفظة القروض للشركات خلال العام. نتيجة لهذه الجهود، تمكن الفريق من الحصول على التفويض لهيكلة عملية لتمويل تسهيلات الإجارة بمبلغ 90.5 مليون دينار بحريني بالنيابة عن «شركة تطوير المركز المالي» والتي تتخذ من البحرين مقراً لها. وتمت تغطية هذه الصفقة بالكامل من قبل المؤسسات المالية المحلية والخليجية.

واصلت المجموعة أيضا تقديم الدعم لقاعدة عملائها الحالية لتوفير الاستقرار على الرغم من أزمة الائتمان المستمرة. ومع ذلك، ظلت نوعية الائتمان لها الأولوية الأولى عندما يتم منح تسهيلات جديدة. لا تزال المجموعة ملتزمة بتنمية الاقتصاد المحلي مع أصول جديدة تم تخصيصها لمواصلة تعزيز النشاط الاقتصادي في المملكة. وكان التركيز في السنة المالية لاستهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة. من خلال فريق الخدمات المصرفية للشركات الذي يجتمع مع العملاء بشكل منتظم لتقييم احتياجات التمويل وتحديد المنتجات التي يمكن تصميمها بعد ذلك لتتناسب مع متطلباتهم. من خلال هذه الجهود، حققت الخدمات المصرفية للشركات تحسينا في جودة وقيمة الأصول.

كما نجحت المجموعة في جذب ودائع جديدة خلال العام مع الحفاظ على الودائع الموجودة التي ارتفعت بنسبة 16 ٪ لتبلغ 532.2 مليون دينار بحريني (2009 : 459 مليون دينار بحريني).

الخدمات المصرفية للأفراد

باعتبارها مبادرة تجارية جديدة، واصلت المجموعة التركيز على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد. في حين تم افتتاح ثلاثة فروع جديدة خلال العام وتجديد ثلاثة فروع قائمة للحفاظ على مستوى عال من الراحة والرفاهية المقدمة لزبائننا، تمت إضافة ستة أجهزة صراف آلي جديدة إلى نقاط الخدمة الحالية لدينا ليصل العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي إلى 22 تم تركيبها في مواقع

الخدمات المصرفية للأفراد (تتمة)

مناسبة في جميع أنحاء المملكة. ويمثل كثرة المصارف وحجم السوق تحدياً كبيراً لجميع المؤسسات المالية العاملة في البحرين.

إدارة الثروات

طرحت المجموعة منتجات جذابة لقطاع سوق إدارة الثروات. وتقدم منتجات إدارة الثروات للمستثمرين من خلال فريق متخصص في توظيف الاستثمارات يواصل تقديم الخدمات الشخصية من خلال أخصائيو توظيف الاستثمارات والعلاقات الذين يقومون بمقابلة المستثمرين بشكل منتظم وتقييم مدى تقبلهم للمخاطر قبل تقديم أي حلول حسب الطلب.

الاستثمارات

في إطار مهام فريق الاستثمار، خضعت مجموعة كبيرة من الفرص لمراجعة وتحليل أولي خلال العام. تنشأ هذه الفرص الاستثمارية عادة من جميع القارات. تخضع هذه الفرص لاستعراض داخلي دقيق وتحليل قبل تقديمها إلى لجنة الاستثمار التابعة للمصرف.

تتبع الإدارة أسلوبا حذرا للغاية في عملية اختيار الاستثمار. وخلال السنة، أبرم المصرف العديد من معاملات الدين في السوق العقاري العالمي.

ونتيجة للأزمة المالية في عام 2008 التي استمرت خلال معظم عام 2009، شهدت أسواق العقارات العالمية التشديد على تقديم تمويل كبير. ففي حين انهارت السوق العالمية للعقارات، تقلصت أيضاً الرغبة في المخاطرة من قبل المؤسسات المالية مما خفض مستوى الدين المتاح لعمليات الاستحواذ على العقارات. كما لوحظ تلاشي المعدلات المرتفعة لقيم التمويل مقابل قيم الأصول والتي كانت سائدة قبل الأزمة. قدمت هذه البيئة فرصة جديدة لمولي الميزانين. وقد انتهز المصرف هذا الوضع لتوفير 38 مليون جنيه إسترليني لتمويل الميزانين لإعادة هيكلة مبنى مكتبي رئيسي في كناري وارف في المملكة المتحدة.

وشارك المصرف في العقارات الإسلامية الأولى التي كانت مدرجة في بورصة سنغافورة كمستثمر رئيسي. وقد مكن الاستثمار المصرف من استخدام فائض السيولة مع تقديم عائدات مجزية والحفاظ على السيولة.

في إطار دعم مبادرة مملكة البحرين لتوزيع الثروة من خلال الملكية العامة للصناعات الوطنية، قدم المصرف التزاما نحو الاكتتاب في شريحة الأفراد في الاكتتاب العام في شركة ألبا الذي اختتم بنجاح في نهاية السنة المالية.

شهد تقييم العقارات التجارية الراقية في المملكة المتحدة تحسنا سريعا خلال النصف الثاني من عام 2009 والنصف الأول من عام 2010. ومن أجل الاستفادة من النمو السريع، تخارج المصرف من حقوقه الاستثمارية في مبنى ميلتون غيت الذي تم استحواذه في عام 2009. وقد قدم هذا التخارج لمستثمرينا عائدا مغريا على استثماراتهم في حين أظهر قدرة المصرف على إبرام معاملات بيع في ظروف سوق صعبة.

ولازال استثمار المصرف في طائرة بوينج 777 200 إي ار صممت في عام 1999 المؤجرة للخطوط الجوية الماليزية يوفي بتوقعات المستثمرين. يوفر الاستثمار عائدا نقديا قدره 9.5 ٪ سنويا للمستثمرين تدفع على أساس ربع سنوي.

الاستثمارات (تتمة)

وقد حقق استثمار المصرف في جميع فئات الأصول المتنوعة في الصين تقدما جيدا وتمكن من تحقيق نموا هائلا في مجمل قيم الاستثمار. تتكون المحفظة الاستثمارية الأساسية للصندوق من حصص أقلية كبيرة في الأعمال الزراعية والأغذية والأدوية والخدمات اللوجستية والصلب المجلفن والآلات الصناعية. خلال السنة، اختتمت واحدة من الشركات العاملة تعمل في مجال الأعمال الزراعية المتكاملة الاكتتاب العام الذي كان مدرجا في بورصة سنغافورة بنجاح. وقد وفرت الاستثمارات عائدات تزيد على 1.7 ضعفا على أساس سعر السهم كما في 31 ديسمبر 2010. يستهدف مدير الصندوق اثنين من عمليات الاكتتاب في أسهم في عام 2011، حيث أن السوق للأسهم المدرجة الجديدة في الصين من المتوقع أن تشهد مزيدا من التحسن. وقد بلغ التزام الاستثمار الأولي للمصرف 40 مليون دولار أمريكي.

إن جهودنا المستمرة لتوفير فرص فريدة للاستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لعملائنا تتطلب منا الاجتهاد في اختيار وتملك وإدارة الاستثمارات في الأسواق المستهدفة لدينا. تحقيقا لهذه الغاية، وضعنا نصب أعيننا عملية استثمارية قوية مع طبقات متعددة من الضوابط التي تنطوي على عدة وظائف متميزة ومستقلة داخل وخارج المصرف.

تواصل فرق الاستثمار العمل مع الشركات العاملة في تقديم المشورة والمساعدة في اتخاذ مبادرات جديدة من أجل التركيز على الحفاظ على قيمة استثماراتنا.

تقنية المعلومات

لقد دمجت المجموعة خلال عام 2010 بنجاح العملية المصرفية الأساسية لشركتها الفرعية، البنك البحريني السعودي. وقد بدأ كل من مصرف السلام البحريني والبنك البحريني السعودي العمل على منصة واحدة من الخدمات المصرفية الإسلامية. وكان تحويل البيانات من المنصة المصرفية التقليدية إلى منصة الخدمات المصرفية الإسلامية تحديا وتم تنفيذه كأولوية رئيسية. وكانت الأولويات الأخرى لقسم تقنية المعلومات خلال السنة هي تعزيز تجربة العملاء المصرفية، ورفع مستوى البنية التحتية لتقنية المعلومات لتقديم المزيد من الحلول التقنية وضمان الالتزام بمتطلبات الجهات التنظيمية والرقابة الداخلية.

حوكمة الشركات وإدارة المخاطر

خلال العام، اتخذت مبادرات هامة لتحسين المعرفة حول وممارسة حوكمة الشركات داخل المصرف. إن الالتزام بالمبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي والمبادئ التنظيمية الأخرى يمثل أحد العناصر الأساسية في استراتيجية المجموعة. خلال هذا العام قدم طلب جديد من أجل التنفيذ الناجح لمتطلبات معيار بازل 2.

اعرف عميلك

تلتزم المجموعة بدليل قواعد الجرائم المالية المنصوص عليها في كتاب أنظمة مصرف البحرين المركزي. يحتوي الدليل على التشريعات الراهنة لمكافحة غسيل الأموال التي تم تطويرها حسب توجيهات فريق العمل المعني بالعمليات المالية وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن تطوير السياسات العالمية لمكافحة غسيل الأموال.

تولي المجموعة اهتماما كبيرا في فهم زبائنها وأنشطتهم المالية. وقد طبقت المجموعة أنظمة عالمية المستوى لدعم أنشطة الرصد. ويتم القيام بالإجراءات المناسبة لضمان أن يتم تنفيذ الأنشطة المالية لعملائها وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن السلطات التنظيمية.

رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري من الأصول الحيوية للمجموعة ومن العوامل الرئيسية لنجاحها. يحتفظ المصرف باستراتيجية شاملة للموارد البشرية مع التركيز على استقطاب المواهب وتشجيع الأداء وتطوير المهارات ورعاية المهارات القيادية والمحافظة على الكفاءات. يشكل الموظفون البحرينيون 84 ٪ (82 ٪ في عام 2009) من مجموع 222 موظفا (233 في عام 2009) في كل من سنغافورة والبحرين.

يدرك المصرف أنه من أجل تحفيز والاحتفاظ بأفضل الكفاءات فإنه من الضروري تقديم أجور تنافسية على أساس الأداء الفردي والعام للمجموعة. وتجري استعراضات الأداء السنوي لتقييم الأداء الفردي، حيث يتم تحديد الاحتياجات التدريبية وتسهيلها. وتم وضع نظام تقييم نصف سنوي بشكل أقل رسمية للموظفين حيث تناقش الاهتمامات والاقتراحات في جو غير رسمي. تلقى الموظفون في المجموعة أكثر من 11,000 ساعة (2009 : 5,380 ساعة) من التدريب الرسمي في داخل المصرف، وبرامج التدريب التي نظمت خارج المصرف. كجزء من المسؤولية الاجتماعية، فقد أكمل 29 طالبا بحرينيا من مختلف الجامعات بنجاح برنامج التدريب في مختلف الإدارات خلال فترة الصيف.

تحافظ الإدارة على أسلوب الحوار المفتوح مع الموظفين لتشجيع الشفافية. إن المناسبات المنتظمة التي تقام للموظفين بما في ذلك التجمع السنوي لاستعراض أداء المجموعة ومناقشة الإستراتيجية المستقبلية تشكل جزءا من تقويم الفعاليات الاجتماعية. وقد تم تنظيم ورش عمل لتحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية في مكان العمل. تشجع هذه المناسبات الاجتماعية التفاعل بين الموظفين وتعزيز علاقاتهم خارج ساعات العمل.

المسؤولية الاجتماعية للمصرف

اتخذت المجموعة، ومنذ تأسيسها، عددا من المبادرات للمساهمة بشكل إيجابي نحو تطوير المجتمع، يتم بذل جهود كثيرة لضمان الدعم المستمر للمجتمع. تلعب المجموعة دورا نشطا في مساعدة المجتمعات المحلية لتحقيق تطلعاتها وأهدافها. تؤمن المجموعة في ضرورة دعم احتياجات الأنشطة بطريقة مسؤولة اجتماعيا حيث سوف تشمل الفوائد المحققة كل فرد في المجتمع.

لا تقتصر رؤيتنا للبحرين المزدهر على تقديم الخدمات المصرفية فحسب، بل لخلق بيئة إيجابية يكون لكل عضو في المجتمع فرصته لبناء مستقبل آمن ومزدهر. فيما يلي بعض المبادرات التي اتخذتها المجموعة في العام 2010 من أجل تحقيق هذه الرؤية:

- تقديم مساهمة مالية لدعم حملة التوعية الوطنية للجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية في البحرين. وكان الهدف من الحملة زيادة الوعي بين أطفال المدارس حول الأمراض الوراثية مثل فقر الدم المنجلي والثلاسيميا.
- تقديم مساعدة مالية لأنشطة صندوق المرخ لدعم الأنشطة الاجتماعية للأطفال.
- تقديم مساعدة مالية لنادي اتحاد الريف لدعم الأنشطة الرياضية في النادي.
- تقديم المساعدة المالية إلى جمعية رعاية المصحف الشريف لدعم أنشطة المجتمع في المملكة.

«تتألق بصمت تحت أشعة الشمس المشرقة أو تحت وابل من قطرات المطر، تتهادى مع النسيم ثم تتساقط نحو الأرض عندما تنجز مهمتها بالكامل، تنتج الورقة الكربوهيدرات التي تساهم بدورها في بناء المزيد من الخلايا وتوليد المزيد من الطاقة الأمر الذي يجسد جوهر عملية بناء الخلايا في النبتة ككل.»

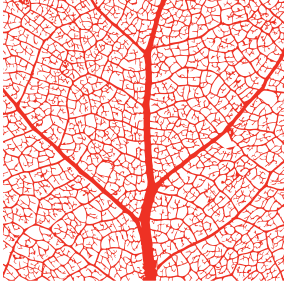

سياسة المصرف

يلتزم المصرف بتطبيق أعلى معايير الانضباط الأخلاقي المتمثل في تنفيذ ما يعلنه والإفصاح عن النتائج بدقة وشفافية ووفقا للقوانين واللوائح التي تحكم عمله. وقد تبنى مجلس إدارة المصرف هيكلة ثابتة لأعضاء مجلس الإدارة تعمل معاً ووفقاً للنظام الأساسي واللجان الإختصاصية الأخرى حيث تمنح تلك الجهات الإدارة صلاحيات لإدارة المصرف.

مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة بمثابة القيادة الرئيسة للمصرف حيث يحدد الأهداف ويضع الاستراتيجيات اللازمة لتوجيه أنشطة المصرف بما يكفل تحقيق تلك الغايات ويضطلع أعضاء المجلس بمهام رسم ملامح مستقبل المصرف، وحماية أصوله وصيانة سمعته، والتأكد من مدى ارتباط قراراتهم بمصالح المساهمين والإطار التنظيمي لعمل المصرف. ويضطلع أعضاء المجلس بواجباتهم بكل ما يتطلبه ذلك من مهارة وحرص وبما تمليه عليهم مسؤوليات المؤتمنين عليها. وهم بذلك مسؤلين عن أداء المصرف أمام المساهمين الذي يستطيعون عزلهم من مناصبهم.

إن مهمة المجلس الرئيسة تتمثل في الإدارة الرشيدة والفعالة لشؤون المصرف من أجل مصلحة المساهمين، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين وموردين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية على كل ما يعتقد أنه في مصلحة المصرف. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على الأمانة والنزاهة المهنية لكبار المسؤولين التنفيذيين بالمصرف وللمستشارين والمدققين الخارجيين.

مجلس الإدارة (تتمة)

مجلس الإدارة

تاريخ وموقع اجتماع لجنة مجلس الإدارة	أسماء الأعضاء الحاضرون	أسماء الإعضاء المشاركون عن طريق الهاتف أو وصلة الفيديو	أسماء من لم يحضر من الأعضاء
15 فبراير 2010، مبنى المصرف	حبيب أحمد قاسم الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة الشيخ عبدالإله محمد كعكي حمد الحميضي فهد سامي الإبراهيم تيرنس ألن سلمان المحميد يوسف عبدالله تقي		سعادة محمد علي راشد العبار عصام المهيدب أحمد جمال جاوة
27 أبريل 2010، مبنى المصرف	حبيب أحمد قاسم الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة الشيخ عبدالإله محمد كعكي حمد الحميضي فهد سامي الإبراهيم تيرنس ألن سلمان المحميد يوسف عبدالله تقي أحمد جمال جاوة		سعادة محمد علي راشد العبار عصام المهيدب
8 يوليو 2010، مبنى المصرف *تمت الموافقة على البيانات المالية للربع الثاني لسنة 2010 من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالتمرير*	سعادة محمد علي راشد العبار عصام المهيدب حبيب أحمد قاسم الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة الشيخ عبد الإله محمد كعكي حمد الحميضي فهد سامي الإبراهيم تيرنس ألن سلمان المحميد يوسف عبد الله تقي أحمد جمال جاوة		
18 أكتوبر 2010، مبنى المصرف	سعادة محمد علي راشد العبار حبيب أحمد قاسم الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة سلمان المحميد حمد الحميضي أحمد جمال جاوة تيرنس ألن يوسف عبدالله تقي	عصام المهيدب	الشيخ عبدالإله محمد كعكي فهد سامي الإبراهيم

مجلس الإدارة (تتمة)

وقد تم تنظيم المصرف على النحو التالي:

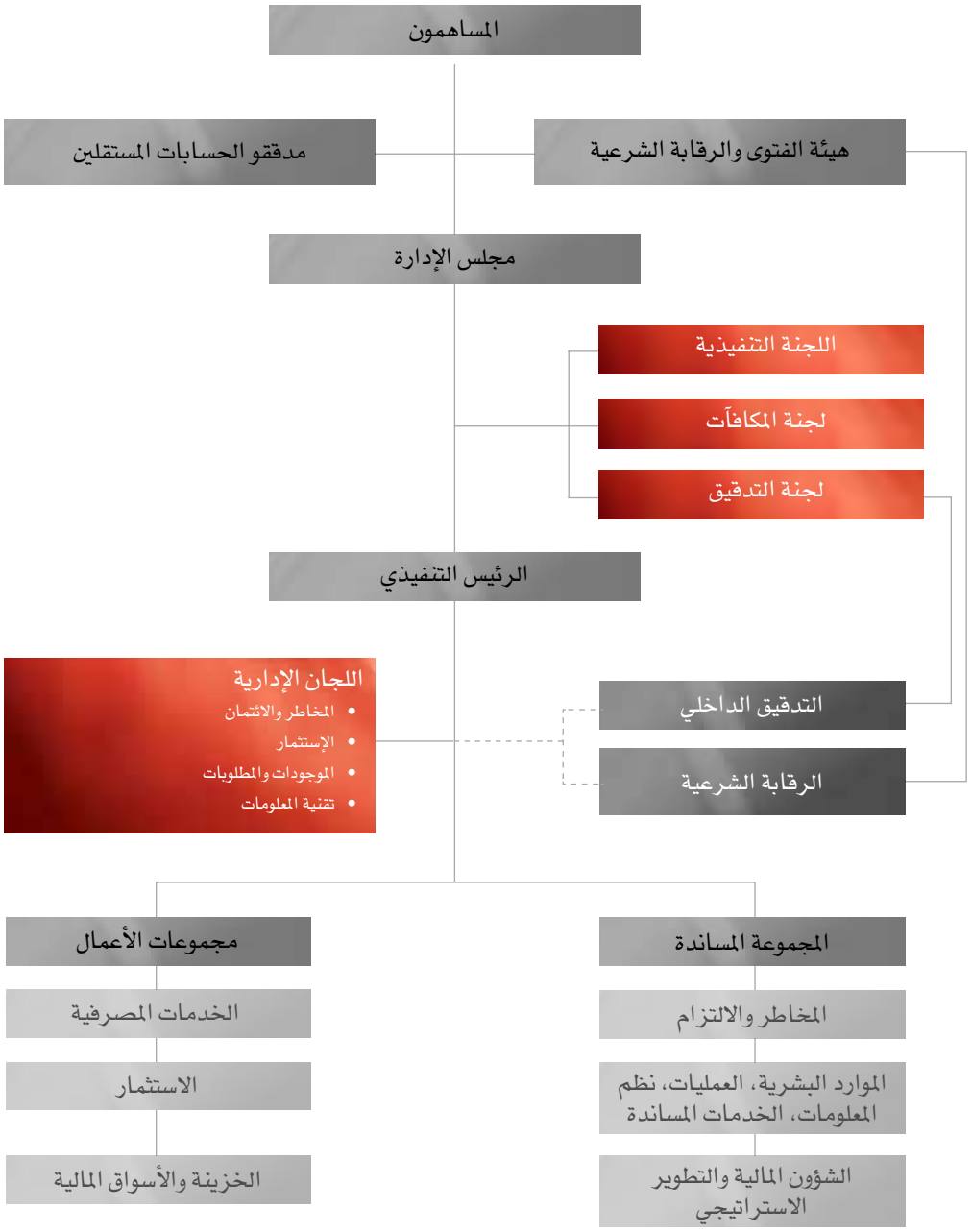

لجان مجلس الإدارة

قام المجلس بتشكيل ثلاث لجان خصصت لها أدوار ومسئوليات محددة وفقا لما تمليه الأعراف المتبعة في القطاع المصرفي. واللجان الدائمة التابعة للمجلس هي اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق ولجنة المكافآت.

اللجنة التنفيذية

تتولى الصلاحيات العامة لمجلس الإدارة وتقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية حول جميع المسائل المتعلقة بأعمال المصرف، كما تقوم اللجنة بدور مجلس الإدارة في التعامل مع المسائل التي تنشأ في الفترات ما بين اجتماعات مجلس الإدارة. كذلك تتولى اللجنة مسئولية جميع المسائل المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومراجعة الإستراتيجية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

الأعضاء:

1. حبيب أحمد قاسم
2. أحمد جمال جاوة
3. فهد سامي الإبراهيم
4. عصام المهيدب

اللجنة التنفيذية

تاريخ وموقع اجتماع اللجنة التنفيذية	أسماء الأعضاء الحاضرون	أسماء الإعضاء المشاركون عن طريق الهاتف أو وصلة الفيديو	أسماء من لم يحضر من الأعضاء
2 فبراير 2010، مبنى المصرف	حبيب أحمد قاسم عصام المهيدب فهد سامي الإبراهيم		أحمد جمال جاوة
20 أبريل 2010، مبنى المصرف	حبيب أحمد قاسم عصام المهيدب فهد سامي الإبراهيم		أحمد جمال جاوة
13 أكتوبر 2010، مبنى المصرف	حبيب أحمد قاسم عصام المهيدب فهد سامي الإبراهيم		أحمد جمال جاوة

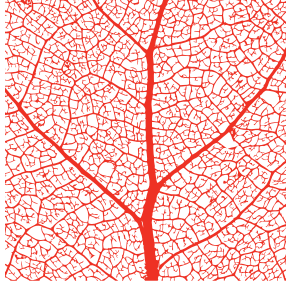

لجان مجلس الإدارة (يتبع)

لجنة التدقيق

تتولى مسئولية مساعدة المجلس في القيام بواجباته الرقابية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمخاطر والالتزام، بما في ذلك صحة القوائم المالية للمصرف، وإجراءات ونظم إعداد التقارير المالية، ووسائل الرقابة الداخلية والرقابة المالية. كذلك تتولى اللجنة التنسيق بين مدققي الحسابات المستقلين وبين مجلس الإدارة، وبين السلطة التنظيمية وبين مجلس الإدارة.

الأعضاء:

1. تيرنس ألن
2. حمد الحميضي
3. جون هوكينس – استشاري مالي مستقل

لجنة التدقيق

تاريخ وموقع اجتماع لجنة التدقيق	أسماء الأعضاء الحاضرون	أسماء الإعضاء المشاركون عن طريق الهاتف أو وصلة الفيديو	أسماء من لم يحضر من الأعضاء
14 فبراير 2010، مبنى المصرف	تيرنس ألن حمد الحميضي		
26 أبريل 2010، مبنى المصرف	تيرنس ألن حمد الحميضي جون هوكنس		
7 يوليو 2010، مبنى المصرف	تيرنس ألن حمد الحميضي جون هوكنس		
13 أكتوبر 2010، مبنى المصرف	تيرنس ألن حمد الحميضي جون هوكنس		

لجان مجلس الإدارة (يتبع)

لجنة المكافآت

تضع اللجنة الإجراءات الرسمية والشفافة التي تحدد سياسة المكافآت المتعلقة بالرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية وبقية الموظفين، والتأكد من أن التعويضات المدفوعة تنافسية، بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وفي المؤسسات المماثلة، وبما يتوافق مع واجبات ومسئوليات الموظفين. وتقوم اللجنة باعتماد السياسات التي تشمل التوظيف والتعويضات والتدريب. كذلك توصي اللجنة للمجلس بخطط تعويضات خاصة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية والحوافز قصيرة أو طويلة الأمد، لاجتذاب وتحفيز الموظفين الأساسيين وتأمين المحافظة على استمرار عملهم لدى المصرف.

الأعضاء:

1. الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة
2. حبيب أحمد قاسم
3. فهد سامي الإبراهيم

لجنة المكافآت

تاريخ وموقع اجتماع لجنة المكافآت	أسماء الأعضاء الحاضرون	أسماء الإعضاء المشاركون عن طريق الهاتف أو وصلة الفيديو	أسماء من لم يحضر من الأعضاء
14 يناير 2010، مبنى المصرف	الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة حبيب أحمد قاسم فهد سامي الإبراهيم		

لجان الإدارة

يفوض مجلس الإدارة صلاحيته في إدارة المصرف للرئيس التنفيذي الذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

يساند الرئيس التنفيذي عدد من لجان الإدارة تتولى كل منها مسئوليات معينة لضمان التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسؤوليات
لجنة الائتمان والمخاطر	**توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. والدور الرئيسي الذي تتولاه اللجنة هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. وبالإضافة إلى هذه المسئوليات، فان الموافقة على العمليات الإئتمانية الفردية تخضع لاعتماد ومراقبة مخاطر كل عملية وتعد جزءا لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.** الأعضاء: 1. يوسف عبد الله تقي 2. موكندان راغهافاجاري 3. نبيل التتان 4. أحمد عبدي شيخ 5. الدكتور أنور السادة
لجنة الموجودات والمطلوبات	**تتكون المسئوليات الأساسية للجنة من مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.** الأعضاء: 1. يوسف عبد الله تقي 2. الدكتور أنور السادة 3. موكندان راغهافاجاري 4. نبيل التتان 5. أحمد عبدي شيخ
لجنة الاستثمار	**تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.** الأعضاء: 1. يوسف عبد الله تقي 2. الدكتور أنور السادة 3. موكندان راغهافاجاري 4. نبيل التتان 5. بايرون أسكين

لجان الإدارة (تتمة)

اللجنة	الأدوار والمسؤوليات
لجنة تقنية المعلومات	**تشرف لجنة تقنية المعلومات على عمليات تقنية المعلومات بالمصرف، وتضع التوصيات حول الميزانية والخطط السنوية لتقنية المعلومات وفقا للإستراتيجية المعتمدة للمصرف، وتقدمها إلى الرئيس التنفيذي لكي يرفعها بدوره إلى مجلس الإدارة لمراجعتها واعتمادها. كما تشرف اللجنة على تنفيذ الخطة السنوية المعتمدة لتقنية المعلومات ضمن إطار المواعيد الزمنية المقررة والميزانيات المخصصة.** الأعضاء: 1. موكندان راغهافاجاري 2. أحمد عبدي شيخ 3. عبد الكريم تركي 4. عيسى بوحجي 5. تي. آر. فينكاتيش 6. أنور مراد 7. رشاد الخوند

أخلاقيات المهنة

يعمل المصرف وفقا لأعلى معايير الالتزام الأخلاقي والمهني. ولقد تم وضع ضوابط الالتزام المهني والأخلاقي لضبط جميع التصرفات الشخصية والمهنية للمعنيين بالمصرف.

الالتزام

وضع المصرف سياسات وإجراءات شاملة لضمان الالتزام التام بأنظمة ولوائح عدد من السلطات الرقابية والتشريعية متمثلة في مصرف البحرين المركزي، سوق البحرين للأوراق المالية، سوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات، بما في ذلك الإبلاغ عن غسيل الأموال، وإعداد التقارير، والتداول بناء على معلومات داخلية.

الاتصالات

يجري المصرف جميع اتصالاته مع المعنيين بطريقة مهنية وأمينة وشفافة ومفهومة ودقيقة وفي المواعيد المحددة. وتشمل قنوات الاتصال الرئيسة التقرير السنوي، وكتيبات ومنشورات المصرف، وموقع المصرف على شبكة الإنترنت، والإعلانات المنتظمة في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والعالمية المناسبة.

إدارة المخاطر والالتزام

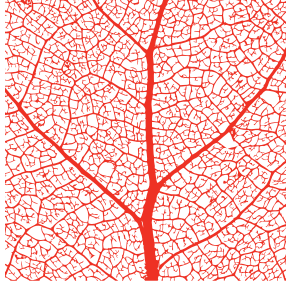

إننا في مصرف السلام-البحرين ندرك أننا في مجال عمل يملي علينا تحمل المخاطر، وأن نجاحنا يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى كفاءتنا في تعريف هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها. ولذلك فإننا نرى أن إدارة المخاطر تشكل جزءا أساسيا من وجهة النظر الإستراتيجية، وأن إتفاقية بازل 2 تشكل محفزا للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه إطار عمل إدارة المخاطر هو التأكد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن المدى الذي يعتمده المصرف لتحمل المخاطر، وأن العوائد الناتجة تكون متوافقة مع المخاطر التي يتم تحملها. إن الهدف من ذلك هو خلق قيمة للمساهمين من خلال حماية المصرف من الخسائر غير المتوقعة، وضمان زيادة إمكانيات وفرص تحقيق الأرباح مقارنة بالمخاطر والتأكد من استقرار الأرباح.

ولهذا فإن خطة تأسيس المصرف تعطي الأولوية لتطوير إطار فاعل لإدارة المخاطر والإدارة المستقلة للمخاطر وضمان الالتزام بما يتوافق مع الأنظمة والإجراءات المثلى المتعارف عليها لإدارة المخاطر محليا وعالميا، وبما يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل 2.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن إطار عمل إدارة المخاطر يحدد ثقافة المخاطر لدى مصرف السلام-البحرين وكذلك كيفية ممارسة سلوكيات تحمل المخاطر بالشكل الصحيح في جميع عمليات المصرف بما يضمن التوازن الدائم بين الأرباح ومستوى المخاطر المحتملة.

ويحقق إطار عمل إدارة المخاطر هذا الهدف من خلال تعريف المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر بالمصرف، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، وأدوار ومسئوليات مجلس الإدارة، ومجموعة إدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وأساليب تقييم المخاطر بناء على الاحتمالات والتبعات، وسياسات المخاطر الرئيسية، والإجراءات، وحدود المخاطر، ونظم وتقارير معلومات إدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، وأسلوب المصرف في إدارة رأس المال.

ويتم تقييم مدى فعالية إطار عمل إدارة المخاطر بشكل مستقل ومراجعته من خلال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وإشراف مصرف البحرين المركزي. بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل والمساندة تجري وبشكل دوري عمليات تقييم داخلية للتحكم في المخاطر.

ونتيجة لذلك، يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين الأعمال وأهداف إدارة المخاطر.

إطار عمل إدارة المخاطر (تتمة)

إدارة رأس المال

إن حجر الأساس لإطار إدارة المخاطر هو الوصول إلى العلاقة المثلى بين المخاطر والعوائد مقارنة برأس المال المتوفر من خلال إدارة رأس المال بشكل مركز وبرقابة جيدة تشمل مجموعات إدارة المخاطر والشئون المالية ومجموعات الأعمال.

الحوكمة

يدعم إطار عمل إدارة المخاطر إطار فعال للحوكمة، كما ورد بالقسم الخاص بالحوكمة في الصفحات 34 - 41.

المسئولية عن المخاطر

تقع مسئولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المصرف على عاتق دائرتي إدارة المخاطر والالتزام. ويتولى رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في المصرف مسئولية المخاطر المختلفة، ويتوجب عليهم التأكد من إدارة هذه المخاطر وفقا لإطار عمل إدارة المخاطر. وتساعد إدارة المخاطر رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في تحديد المخاطر والمسئولين عنها وتقييم احتمالاتها وتبعاتها والخيارات المتاحة للتعامل معها، ووضع أولويات أعمال إدارة المخاطر، وخطط إدارة المخاطر، والتفويض بتنفيذ خطط إدارة المخاطر ومتابعة جهود إدارة المخاطر.

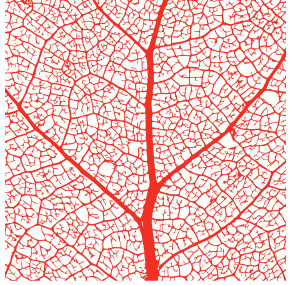

تنظيم دائرتي إدارة المخاطر والالتزام

يشرف على دائرتي إدارة المخاطر والالتزام بمصرف السلام-البحرين رئيس مستقل مسئول عن العمليات ويرفع تقريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي.

إدارة مخاطر الائتمان	إدارة مخاطر السوق	إدارة المخاطر التشغيلية	إدارة رأس المال	الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال
• مراقبة المخاطر وحدود المخاطر • إدارة المحافظ • رفع التقارير في المواعيد المحددة الى لجنة الائتمان • أساليب التصنيف الداخلي • الاختبار الدولي للتحمل وتحليل السيناريوهات	• مراقبة المراكز والحدود • أساليب قياس المخاطر • رفع التقارير في المواعيد المحددة إلى ألكو (ALCO)	• مراقبة التقييم الذاتي • مراقبة مؤشرات المخاطر الأساسية • قاعدة بيانات المخاطر والخسائر • إدارة أمن تقنية المعلومات • تخطيط استمرارية الأعمال • تكليف جهات خارجية بإدارة المخاطر	• الالتزام باتفاقية بازل 2 • الأسعار بعد تسوية آثار المخاطر • رفع التقرير إلى اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة • تحليل الاحتمالات	• مراقبة الالتزام • مكافحة غسيل الأموال • التدريب والتوعية • النظم والإجراءات الرقابية

وحدة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

أنشأ المصرف وحدة مستقلة ومتخصصة لتنسيق تنفيذ برنامج الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل البرنامج السياسات والإجراءات لإدارة الالتزام بالأنظمة واللوائح، ومكافحة غسيل الأموال، ومعايير الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية والحساسة والتداول بناء على معلومات داخلية.

وحدة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال (تتمة)

بمقتضى ما تمليه متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يضمن مصرف السلام-البحرين من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال. وتملي هذه السياسات كيفية وضع الإرشادات العامة والإجراءات لقبول العملاء والمحافظة على استمرار التعامل معهم، ومراقبة عملياتهم وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير الدولية مثل توصيات الفريق الخاص للإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال FATF 40 + 9، ووثائق لجنة بازل 2.

جميع التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة يتم عرضها للتدقيق مقابل عدد من قوائم العقوبات الصادرة من قبل بعض الهيئات التنظيمية بما في ذلك لجان عقوبات مجلس الأمن ووزارة الخزانة الأمريكية - مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بالإضافة إلى تلك المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك يتضمن البرنامج الالتزام بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية ووزارة الصناعة والتجارة.

المسؤولية الاجتماعية

منذ إنشائه، وضع مصرف السلام-البحرين المسئولية الاجتماعية ضمن أولوياته، ومن هذا المنطلق تبنى المصرف سياسة متوازنة تسهم في التنمية الاجتماعية والرفاه الاقتصادي للمجتمع. ولذلك فقد ركز في تبرعاته على العديد من المبادرات التعليمية الهادفة مثل رعاية برنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية العالمية والمؤسسة الخيرية الملكية لتقديم البعثات والمنح الجامعية لأبناء الأسر المحتاجة والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة المتفوقين دراسيا وكذلك تمويل "مركز السلام للدراسات المالية" بجامعة البحرين.

ولم يكن للمصرف أن يهمل الجانب الإنساني لإدراكه بمدى أهمية وقيمة العنصر البشري، فإيماناً منه بتنمية الإنسان والعمل على صقل قدراته من خلال تقديم فرص متكافئة في التوظيف، قام المصرف وبالتعاون مع مركز خدمات المعاقين "لست وحدك"، احد المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بتوظيف عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة في بادرة منه بأهمية إدماج هذه الشريحة من أبناء الوطن في مجال العمل والأخذ بيدهم كي يسهموا في مسيرة النهضة والتقدم.

كما تكفل المصرف برعاية وعلاج عدد من المرضى وبتقديم تبرعات لعدد من الأسر البحرينية المحتاجة وخصص مبلغا تجاوز 122,000 دينار لهذه الأغراض.

ويعتمد المصرف سياسة تهدف إلى دعم أنشطة التدريب والتوظيف، حيث حقق المصرف نسبة بحرنة مرتفعة بلغت 84 ٪ مع نهاية عام 2010. كما استقبل المصرف وعلى العام الرابع على التوالي أكثر من 20 من الطلبة الجامعيين البحرينيين ضمن برنامج التدريب الصيفي حيث تم إدخالهم في برنامج مكثف لتعريفهم بمختلف المهام والعمليات التي يقوم بها المصرف وذلك للمساهمة في إعدادهم للانخراط في سوق العمل.

بالاضافة الى ذلك، خصص مجلس الادارة مبلغ 100,000 دينار كتبرعات خيرية لدعم النواحي المتعددة من الأنشطة الاجتماعية لرفع المستوى الحياتي للجميع من خلال دعمه للمؤسسات الخيرية والتعليمية والطبية والعلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والمؤسسات الاجتماعية التي تعنى بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة كالجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية وجمعية أصدقاء المكفوفين وجمعية رعاية المصحف الشريف وصندوق المرخ الخيري ونادي اتحاد الريف الرياضي.

قد تبدو شبكة الأنسجة الممتدة على سطح الورقة متشابهة أو متطابقة إلى حد ما، إلا أن كل واحدة منها تختلف بطبيعة الحال عن الأخرى إذ تقوم كل ورقة على الشجرة بدور متكامل ومستقل بحد ذاتها لتؤدي بمجملها مهام الشجرة تجاه محيطها.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
المقدم إلى الجمعية العمومية
عن أعمال السنة المالية 2010

استعرضت الهيئة أعمال المصرف خلال العام واطلعت على الميزانية العمومية وحساب الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية والتغيرات في الملكية واجتمعت بإدارة المصرف وقدمت تقريرها السنوي على النحو التالي:

أولاً:

1. أشرفت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت لذلك عدة لقاءات واجتماعات مع المسئولين بالمصرف. وتقرر الهيئة حرص إدارة المصرف على الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية وفتاوى الهيئة.
2. درست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى المناسبة، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات المصرف المختصة لتنفيذها.

ثانياً:

راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها وطلبت من إدارة المصرف الالتزام بها.

ثالثاً: الميزانية العمومية:

اطلعت الهيئة على الميزانية الموحدة للمجموعة (المصرف والشركات التابعة له) والبيانات الملحقة بها والإيضاحات المتممة لها، وقد أبدت ملاحظاتها عليها.

وترى الهيئة ما يلي:

1. أنه بعد المراجعة تبين أن هذه الميزانية الموحدة في حدود ما عرضته إدارة المصرف من معلومات تمثل موجودات ومطلوبات المصرف وإيراداته وحقوق الملكية وحسابات المودعين والمصروفات التشغيلية وأن دقة المعلومات والبيانات هي من مسئولية إدارة المصرف.
2. ذكرت إدارة المصرف أن المصرف يتلقى معظم الودائع على سبيل الوكالة ويعلم المودعين بالربح المتوقع ويمسك لها حساباً واحداً ويتلقى مبالغ محدودة في حساب توفير لإستثمارها على سبيل المضاربة مع حقوق المساهمين في وعاء مشترك وقد نصحت الهيئة إدارة المصرف بالتوسع في تلقي ودائع محددة المدة لإستثمارها على سبيل المضاربة أسوة بما يتبع في البنوك الإسلامية الأخرى.

وترى الهيئة أن الميزانية العمومية الموحدة للقوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين قد أعد على هذا الأساس.

رابعاً: الزكاة:

لما كان النظام الأساس للمصرف لا يلزم المصرف بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بحساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها، كما يتم الإفصاح عنها في الميزانية الموحدة للمجموعة.

خامساً : تحول البنك البحريني السعودي :

اشترى المصرف حصة مقدارها 90.31 ٪ من البنك السعودي البحريني بهدف تحوله إلى بنك إسلامي، وجاري تحويل هذا البنك وقد أعلنت الهيئة يوم 30 يونيو 2011 آخر يوم لأيام التحول على أن يبدأ البنك في 01 يوليو 2011 ملتزماً بأحكام الشريعة في كل أوجه نشاطاته.

سادساً : الدخل المحرم :

بناء على قرار الهيئة في أن الدخل المحرم يبدأ حسابه وإخراجه ابتداء من التاريخ المحدد للتحول الكامل للبنك الذي حدد له 30 يونيو 2011 ، فإن خصم المصرف الدخل المحرم من البنك السعودي البحريني لا يلزم المصرف إخراجه، بل يحسب وينصح المساهمون بإخراج ما يخص كل مساهم منه وإنفاقه في الخيرات. وقد قررت الهيئة أن يخرج كل مساهم مبلغ قدره 2.06 فلس عن كل سهم وصرفه في الخيرات.

والهيئة إذ تؤكد أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، لتقرر أنَّ معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما عرضته عليها إدارة المصرف، وما قدمته بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

أ. د. حسين حامد حسان
رئيس الهيئة

أ. د. علي محيي الدين القرة داغي
عضو الهيئة

د. محمد عبد الحكيم زعير
عضو وأمين الهيئة

الشيخ عدنان عبد الله القطان
عضو الهيئة

ص.ب. 140
طابق 14 – البرج – مجمع البحرين التجاري
المنامة – مملكة البحرين
هاتف : 17535455 973+ فاكس: 17535404 973+
manama@bh.ey.com
www.ey.com/me
سجل تجاري رقم 6700

إرنست وَيُونغ

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.

لقد قمنا بتدقيق قائمة المركز المالي الموحدة المرفقة لمصرف السلام–البحرين ش.م.ب. «البنك» وشركته التابعة «المشار إليهما معاً بالمجموعة» كما في 31 ديسمبر 2010، والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية هو من مسئولية مجلس إدارة البنك. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

مسئولية مدققي الحسابات

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. هذه المعايير تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا أن الإجراءات التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010 وعن نتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أمور تنظيمية أخرى

كما نؤكد أن البنك، في رأينا، يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد وأن البنك قد التزم بأحكام ترخيصه المصرفي وأيضاً التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

1 فبراير 2011
المنامة – مملكة البحرين

عضو في إرنست آند يونج العالمية المحدودة

القائمة الموحدة للمركز المالي

31 ديسمبر 2010

	إيضاح	31 ديسمبر 2010 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2009 ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	5	**95,791**	126,739
صكوك مصرف البحرين المركزي		**68,632**	32,908
مرابحات مستحقة القبض من البنوك	6	**137,299**	149,304
صكوك الشركة		**61,724**	16,950
مرابحات ومضاربات	7	**120,812**	87,274
إجارة منتهية بالتمليك	8	**69,825**	46,315
مشاركات		**8,127**	5,384
موجودات قيد التحويل	9	**57,432**	98,305
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	10	**212,432**	184,680
إستثمارات في شركة زميلة	11	**7,578**	7,659
إستثمارات عقارية		**3,373**	1,177
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	12	**12,479**	26,902
ممتلكات ومعدات		**1,859**	2,337
مجموع الموجودات		**857,363**	785,934
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة والحقوق			
المطلوبات			
مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك		**101,300**	89,398
وكالات من غير البنوك		**456,447**	317,370
حسابات جارية للعملاء		**57,362**	32,700
مطلوبات قيد التحويل	9	**5,171**	120,402
مطلوبات أخرى	13	**15,993**	14,877
مجموع المطلوبات		**636,273**	574,747
حسابات الاستثمار المطلقة	14	**18,465**	9,409

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 1 فبراير 2011.

31 ديسمبر 2010

	إيضاح	31 ديسمبر 2010 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2009 ألف دينار بحريني
الحقوق			
رأس المال	15	**149,706**	142,577
إحتياطات وأرباح مبقاة	15	**48,922**	41,356
توزيعات مقترحة	15	**-**	14,258
مجموع الحقوق العائدة إلى مساهمي البنك		**198,628**	198,191
حقوق غير مسيطرة		**3,997**	3,587
مجموع الحقوق		**202,625**	201,778
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة والحقوق		**857,363**	785,934

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 1 فبراير 2011.

محمد علي راشد العبار
رئيس مجلس الإدارة

يوسف تقي
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	إيضاح	31 ديسمبر 2010 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2009 ألف دينار بحريني
الدخل التشغيلي			
دخل من عقود التمويل		**26,135**	15,998
دخل من استثمارات مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر		**1,089**	713
مكاسب استبعاد استثمارات		**1,531**	11,782
مكاسب من استثمارات مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر		**7,608**	5,772
رسوم وعمولات	16	**2,145**	556
مكاسب تحويل عملات أجنبية		**839**	337
دخل آخر		**2,954**	18
		42,301	35,176
ربح مستحق الدفع على مرابحات ووكالات من البنوك		**(617)**	(1,119)
ربح على وكالات من غير البنوك		**(14,674)**	(13,928)
ربح على حسابات الاستثمار المطلقة		**(216)**	(155)
إستهلاك إجارة منتهية بالتمليك	8	**(4,430)**	(4,038)
مجموع الدخل التشغيلي		**22,364**	15,936
المصروفات التشغيلية			
تكاليف الموظفين		**7,023**	5,131
تكاليف الممتلكات والمعدات		**1,144**	723
إستهلاك		**1,133**	1,010
مصروفات تشغيلية أخرى		**4,255**	2,853
مجموع المصروفات التشغيلية		**13,555**	9,717
الربح قبل نتائج الشركة الزميلة / الشركة التابعة		**8,809**	6,219
مكسب ناتج من اقتناء شركة تابعة		**-**	7,996
حصة البنك من مكسب (خسارة) الشركة الزميلة	11	**15**	(255)
ربح ما بعد اقتناء شركة تابعة		**-**	21
الإيرادات المحظورة شرعاً المساهمة بها لتبرعات خيرية		**-**	(19)
صافي الربح قبل المخصصات		**8,824**	13,962
مخصص الاضمحلال	7	**(1,508)**	-
صافي الربح للسنة		**7,316**	13,962
العائد إلى			
حاملي أسهم البنك		**7,209**	13,960
حقوق غير مسيطرة		**107**	2
		7,316	13,962
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة		**1,497,063,825**	1,360,825,581
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (فلس)		**5**	10

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية

القائمة الموحدة للدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	31 ديسمبر 2010 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2009 ألف دينار بحريني
صافي الربح للسنة	**7,316**	13,962
دخل شامل آخر:		
صافي التغير في القيمة العادلة	**856**	(367)
فروق تحويل ناتجة من استثمار في شركة زميلة	**(96)**	(99)
دخل (خسارة) شامل آخر للسنة	**760**	(466)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**8,076**	13,496
العائد إلى:		
حاملي أسهم البنك	**7,666**	13,480
حقوق غير مسيطرة	**410**	16
	8,076	13,496

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	31 ديسمبر 2010 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2009 ألف دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية		
صافي الربح للسنة	**7,316**	13,962
تعديلات للبنود التالية:		
إستهلاك	**1,133**	1,010
مكاسب من إستثمارات مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر	**(7,608)**	(5,772)
مخصص الاضمحلال	**1,508**	-
حصة البنك من (مكسب)/خسارة الشركة الزميلة	**(15)**	255
الدخل التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية	**2,334**	9,455
تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
إحتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي	**(1,600)**	(4,486)
صكوك مصرف البحرين المركزي	**(35,724)**	(1,813)
مرابحات مستحقة القبض من البنوك بتواريخ إستحقاق أصلية من 90 يوماً أو أكثر	**(10,888)**	1,497
صكوك الشركة	**(43,579)**	(17,457)
مرابحات ومضاربات	**(35,046)**	(14,790)
إجارة منتهية بالتمليك	**(23,510)**	(4,784)
مشاركات	**(2,743)**	(5,384)
موجودات قيد التحويل	**41,304**	9,030
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	**(20,914)**	(1,208)
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	**14,423**	(12,473)
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	**-**	28,164
مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك	**11,902**	56,517
وكالات من غير البنوك	**119,130**	28,365
حسابات جارية للعملاء	**24,662**	(10,286)
مطلوبات قيد التحويل	**(95,284)**	(6,262)
مطلوبات أخرى	**1,016**	(460)
صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية	**(54,517)**	53,625

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية (تتمة)

	31 ديسمبر 2010 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2009 ألف دينار بحريني
الأنشطة الإستثمارية		
تدفقات نقدية ناتجة من إقتناء شركة تابعة	-	58,092
شراء ممتلكات ومعدات	**(655)**	(265)
شراء إستثمار عقاري	**(2,196)**	-
صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة الإستثمارية	**(2,851)**	57,827
الأنشطة التمويلية		
حسابات الاستثمار المطلقة	**9,056**	3,039
مصروفات إصدار أسهم	**-**	(136)
أرباح أسهم	**(7,129)**	(12,000)
صافي التغير في حقوق غير مسيطرة	**-**	(2)
صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	**1,927**	(9,099)
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه	**(55,441)**	102,353
النقد وما في حكمه في 1 يناير	**258,557**	156,204
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	**203,116**	258,557
يشمل النقد وما في حكمه على:		
نقد وأرصدة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي	**73,945**	104,616
أرصدة لدى بنوك أخرى (إيضاح 5)	**2,879**	4,756
مرابحات مستحقة القبض من البنوك بتواريخ استحقاق أصلية أقل من 90 يوماً	**126,292**	149,185
	203,116	258,557

تشكل الإيضاحات المرفقةمن 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية

القائمة الموحدة للتغييرات في الحقوق

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

	العائد إلى حاملي أسهم البنك									
	رأس المال	إحتياطي قانوني	أرباح مبقاة	إحتياطي الإستثمار	التغيرات في القيمة العادلة	إحتياطي تحويل العملات الأجنبية	إحتياطي علاوة إصدار أسهم	مجموع الإحتياطيات	توزيعات مقترحة	المجموع	حقوق غير مسيطرة	مجموع الحقوق
الرصيد في 1 يناير 2009	120,000	6,514	12,575	20,473	-	99	-	39,661	12,823	172,484	-	172,484
حقوق غير مسيطرة ناتجة من إقتناء شركة تابعة (إيضاح 3)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,571	3,571
مجموع الدخل الشامل للسنة:												
صافي الربح للسنة	-	-	13,960	-	-	-	-	13,960	-	13,960	2	13,962
دخل (خسارة) شامل آخر:												
صافي التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	(381)	-	-	(381)	-	(381)	14	(367)
تغيرات في إستثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	-	(99)	-	(99)	-	(99)	-	(99)
مجموع الدخل (الخسارة) الشامل	-	-	13,960	-	(381)	(99)	-	13,480	-	13,480	16	13,496
	120,000	6,514	26,535	20,473	(381)	-	-	53,141	12,823	185,964	3,587	189,551
محول إلى إحتياطي الإستثمار	-	-	(5,772)	5,772	-	-	-	-	-	-	-	-
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	1,396	(1,396)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
زكاة مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	(823)	(823)	-	(823)
تبرعات خيرية	-	-	(100)	-	-	-	-	(100)	-	(100)	-	(100)
أرباح أسهم مدفوعة لسنة 2008	-	-	-	-	-	-	-	-	(12,000)	(12,000)	-	(12,000)
أرباح أسهم موصى بتوزيعها لسنة 2009	-	-	(14,258)	-	-	-	-	(14,258)	14,258	-	-	-
أسهم صادرة (إيضاح 3 و 15.1)	22,577	-	-	-	-	-	2,709	2,709	-	25,286	-	25,286
مصروفات إصدار أسهم	-	-	-	-	-	-	(136)	(136)	-	(136)	-	(136)
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	142,577	7,910	5,009	26,245	(381)	-	2,573	41,356	14,258	198,191	3,587	201,778
مجموع الدخل الشامل للسنة:												
صافي الربح للسنة	-	-	7,209	-	-	-	-	7,209	-	7,209	107	7,316
دخل (خسارة) شامل آخر:												
صافي التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	553	-	-	553	-	553	303	856
تغيرات في إستثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	-	(96)	-	(96)	-	(96)	-	(96)
مجموع الدخل (الخسارة) الشامل	-	-	7,209	-	553	(96)	-	7,666	-	7,666	410	8,076
	142,577	7,910	12,218	26,245	172	(96)	2,573	49,022	14,258	205,857	3,997	209,854
محول إلى إحتياطي الإستثمار	-	-	(6,794)	6,794	-	-	-	-	-	-	-	-
إصدار أسهم منحة	7,129	-	-	-	-	-	-	-	(7,129)	-	-	-
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	721	(721)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تبرعات خيرية	-	-	(100)	-	-	-	-	(100)	-	(100)	-	(100)
أرباح أسهم مدفوعة لسنة 2009	-	-	-	-	-	-	-	-	(7,129)	(7,129)	-	(7,129)
أرباح أسهم موصى بتوزيعها لسنة 2010	-	-	-	-	-	-	-	-	(7,129)	(7,129)	-	(7,129)
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	149,706	8,631	4,603	33,039	172	(96)	2,573	48,922	-	198,628	3,997	202,625

تشكل الإيضاحات المرفقةمن 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2010

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. («البنك») في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية وفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص. ب. 18282، بناية 22، طريق 58، مجمع 436، ضاحية السيف، مملكة البحرين.

خلال سنة 2009، قام البنك باستحواذ 90.31 % من أسهم البنك البحريني السعودي ش.م.ب.، وهو بنك تجاري عام مدرج في مملكة البحرين، يعمل البنك البحريني السعودي بموجب ترخيص مصرف بالتجزئة صادر عن مصرف البحرين المركزي. قدم البنك البحريني السعودي طلب لدى مصرف البحرين المركزي للحصول على ترخيص مصرف إسلامي بالتجزئة، ولا يزال البنك ينتظر الحصول على الموافقة. لاحقاً لعملية الاستحواذ من قبل البنك، قام البنك البحريني السعودي بإيقاف أنشطته التقليدية الجديدة ولا تزال عملية تحويل أنشطته إلى عمليات تتوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية قيد التنفيذ.

يعمل البنك وشركته التابعة البنك البحريني السعودي (المشار إليهما معاً "بالمجموعة") من خلال أحدى عشر فرعاً بالتجزئة في مملكة البحرين. يقدم البنك جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك قبول الأموال والودائع، إدارة الحسابات الإستثمارية المشاركة في الأرباح، تقديم العقود التمويلية الإسلامية، التعامل في الأدوات المالية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية كمضارب ورب المال، إدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، بإستثناء الإستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع والإستثمارات العقارية التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. تتضمن هذه القوائم المالية الموحدة جميع الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي المحتفظ بها من قبل المجموعة. يتم إحتساب الإستثمار في بنك السلام الجزائر بإستخدام طريقة الحقوق بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 24، المتعلق بإستثمار في الشركات الزميلة (إيضاح 11).

تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونه العملة الرئيسية الوظيفية لعمليات المجموعة وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.1 أسس الإعداد (تتمة)

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني الدولية وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية.فيما تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقدم المجموعة قائمة مركزها المالي الموحدة على نطاق واسع من أجل السيولة. تم عرض التحليل فيما يتعلق بإسترداد أو التسوية خلال 12 شهر بعد تاريخ قائمة المركز المالي (المتداول) وأكثر من 12 شهر بعد تاريخ قائمة المركز المالي (غير المتداول) في إيضاح 22.

أسس التوحيد

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركته التابعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010. أعدت القوائم المالية للشركة التابعة للبنك لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة. تم توحيد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في إيضاح 9.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى البنك. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها. تم تضمين نتائج الشركات التابعة المقتناة خلال السنة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ اكتساب السيطرة على الشركة التابعة.

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الأرباح أو الخسائر وصافي الموجودات غير المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل المجموعة ويتم عرضها كبند منفصل في قائمة الدخل الموحدة وضمن الحقوق في قائمة المركز المالي الموحدة وبصورة منفصلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم.

2.2 التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والفرضيات أيضاً تؤثر على الإيرادات والمصروفات والمخصصات الناتجة، وكذلك تغيرات القيمة العادلة المسجلة في الحقوق.

يتم عمل الفرضيات لتصنيف الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق بناءاً على نية الإدارة عند إقتناء الموجود المالي. كما هو موضح بالتفصيل أدناه، يتم كذلك عمل الفرضيات لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت بأن الموجود المالي مضمحل.

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا كان يتوجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى الإستحقاق.

عدم تأكد التقديرات

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى المتعلقة بالتقديرات غير المؤكدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، والتي لديها درجة كبيرة من المخاطر لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية الموحدة القادمة موضحة أدناه:

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)

خسائر إضمحلال العقود المالية

تقوم المجموعة على أساس منتظم بمراجعة العقود المالية لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل مخصص اضمحلال في قائمة الدخل الموحدة. وبالأخص، يتطلب عمل الإدارة بذل الجهد في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستويات المخصصات المطلوبة. إن هذه التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة تتضمن درجات مختلفة من الرأي وعدم التأكد، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المخصصات.

إضمحلال استثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع

تعامل المجموعة الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع كمضمحلة عندما يكون هناك انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها أو إذا وجد دليل موضوعي آخر يثبت الإضمحلال. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات الإعتيادية في سعر السهم لأسهم حقوق الملكية المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم لأسهم حقوق الملكية غير المسعرة أسعار الأسهم.

مخصصات إضمحلال جماعي للعقود المالية

بالإضافة إلى مخصصات معينة مقابل العقود المالية الهامة، تقوم المجموعة أيضاً بعمل مخصص إضمحلال جماعي مقابل العقود المالية التي بالرغم من أنه لم يتم تحديدها بصورة خاصة كونها تتطلب عمل مخصص معين، إلا أن مخاطرها أعلى من تلك المخصصة أصلاً. إن هذا المخصص الجماعي مبنى أساساً على أي تدهور في وضع العقود المالية منذ منحها (المقتناة) كما تم تحديدها من قبل المجموعة. إن مبلغ المخصص يعتمد على النمط التاريخي لخسائر العقود الأخرى ضمن كل درجة وتعدل لتعكس التغييرات الإقتصادية الحالية.

تقييم استثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة والإستثمارات العقارية غير المسعرة

يستند تقييم الإستثمارات المذكورة أعلاه عادة إلى إحدى الطرق التالية:

- تقييم من قبل مثمنين مستقلين خارجيين؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة لها بصورة أساسية؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر.
- نماذج تقييم أخرى.

تحدد المجموعة تقنيات التقييم على أساس دوري وتفحص صلاحية هذه إما بإستخدام أسعار معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الأداة أو معلومات أخرى متوفرة في السوق جديرة بالملاحظة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة «بإستثناء البنود المفصح عنها في إيضاح 2.3 (أ.ب)» وهي موضحة أدناه.

أ) العقود المالية

تشتمل العقود المالية على نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي وصكوك مصرف البحرين المركزي وصكوك الشركة ومرابحات (بعد حسم الأرباح المؤجلة) ومضاربات ومشاركات وإجارة منتهية بالتمليك. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد حسم مخصص الإضمحلال.

ب) صكوك الشركة

هذه هي أوراق مالية مسعرة ومصنفة كمتاحة للبيع. يتم إثباتها مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في دخل شامل آخر حتى يستبعد الاستثمار أو يعتبر مضمحلاً، فعندئذ يتم تحويل القيمة العادلة المتراكمة إلى قائمة الدخل الموحدة.

ج) مرابحات

تشتمل هذه بشكل أساسي على معاملات البيع المؤجلة تدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصص الإضمحلال إن وجدت.

د) مضاربات

تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم مخصص الإضمحلال، إن وجدت، والمبالغ المسددة.

هـ) إجارة منتهية بالتمليك

تتضمن موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك على موجودات بموجب عقود تأجير تشمل على طائرات وأراضي ومباني، بموجب شروط التي من شأنها إن تنقل ملكية الموجودات إلى الأطراف الأخرى في نهاية فترة عقد التأجير.

يتم حساب الاستهلاك علي أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل موجود على مدى القصير سواءً على فترة عقد التأجير أو العمر الإقتصادي للموجود، أيهما أنسب.

و) مشاركات

تدرج هذه مبدئياً بالقيمة العادلة لتمويل المدفوع ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمها، أن وجدت.

ز) موجودات ومطلوبات قيد التحويل

تمثل هذه موجودات ومطلوبات البنك البحريني السعودي والتي هي قيد التحويل إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتم قياس هذه مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ الإقتناء ويتم لاحقاً قياسها على النحو التالي:

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ز) موجودات ومطلوبات قيد التحويل (تتمة)

موجودات قيد التحويل:

مبالغ مستحقة من بنوك وقروض وسلف العملاء:

تدرج بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المشطوبة ومخصص الإضمحلال، إن وجدت.

إستثمارات:

تصنف هذه كإستثمارات متاحة للبيع ويتم إدراجها بالقيمة العادلة على أساس المعايير الموضحة في إيضاح 2.3 ح. يتم إثبات أي تغيرات في القيم العادلة بعد تاريخ الإقتناء في دخل شامل آخر.

مطلوبات قيد التحويل:

يتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة.

ح) إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تصنف هذه الإستثمارات كإستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق أو متاحة للبيع أو مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

تثبت جميع الإستثمارات مبدئياً بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للاستثمار. يتم احتساب تكلفة الاقتناء المتعلقة بالاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

بعد الإثبات المبدئي لهذه الإستثمارات، يتم لاحقاً تحديد قيم نهاية الفترة كالتالي:

إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق

الإستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وتاريخ استحقاق ثابت والمراد الاحتفاظ بها حتى الإستحقاق، يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال في قيمتها.

إستثمارات متاحة للبيع

بعد الإثبات المبدئي، الاستثمارات التي تصنيفها «كمتاحة للبيع» يتم عادة إعادة قياسها بالقيمة العادلة، إلا إذا كان لا يمكن تحديد قيمها العادلة بموثوقية، فإنه في هذه الحالة يتم قياسها بالتكلفة بعد حسم الإضمحلال. تدرج التغيرات في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الشامل حتى يباع الإستثمار أو عندما يصبح الإستثمار مضمحلاً. عند الاستبعاد أو الإضمحلال فإن المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً «كتغيرات متراكمة في القيمة العادلة» ضمن الحقوق، يتم تضمينها في قائمة الدخل الموحدة.

إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر

تصنف الاستثمارات ضمن هذه الفئة عند الإثبات المبدئي، إذا تم تقييم هذه الإستثمارات على أساس القيمة العادلة وفقاً لسياسة إدارة المخاطر وإستراتيجية إستثماراتها. تتضمن هذه جميع استثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة بما فيها إستثمارات المشاريع المشتركة والشركات الزميلة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ح) إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (تتمة)

تسجل الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة. تسجل التغيرات في القيمة العادلة "كمكاسب من إستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر" في قائمة الدخل الموحدة.

ط) إحتياطي الاستثمار

تسجل المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم "الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر" "والإستثمارات العقارية" في قائمة الدخل الموحدة ويتم تخصيصها ضمن إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في الحقوق، وهي غير قابلة للتوزيع على المساهمين. وعند إستبعاد مثل هذه الموجودات، يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المتعلقة بتلك الإستثمارات إلى الأرباح المبقاة ويتم إتاحتها للتوزيع.

ي) إستثمارات في شركات زميلة

يتم إحتساب إستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة، والتي تم إقتنائها لأغراض إستراتيجية بموجب طريقة الحقوق للمحاسبة. تحتسب إستثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بإستثمارات في شركات زميلة. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة مليكه في المؤسسة أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى.

بموجب طريقة الحقوق، يتم إثبات الإستثمار في الشركة الزميلة في قائمة المركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. يتم إثبات الخسائر التي تجاوزت تكلفة الإستثمار في الشركة الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغيرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركة الزميلة والمجموعة متطابقة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة الحقوق، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة إضمحلال إضافية لحصة إستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال الإستثمارات في الشركات الزميلة. ففي هذه الحالة تقوم المجموعة بإحتساب قيمة الإضمحلال الذي يعد الفرق بين القيمة القابلة للإسترداد والقيمة المدرجة لشركة الزميلة وتثبت المبلغ في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من المعاملات مع الشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين مكاسب/خسائر تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الإستثمار أعلاه في شركة زميلة في دخل شامل آخر.

ك) إستثمارات عقارية

الإستثمارات العقارية هي تلك المحتفظ بها لإكتساب الإيجارات و/أو لزيادة قيمتها السوقية. تسجل هذه مبدئياً بالتكلفة، متضمنة تكاليف الشراء المرتبطة بالعقار.

بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس جميع الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الموحدة كربح أو خسارة في الإستثمارات العقارية. يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات العقارية بناءاً على تقييمات يتم عملها من قبل مقيّمين مستقلين أو باستخدام النماذج الداخلية بافتراضات ثابتة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ل) ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي إضمحلال في القيمة. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت بناءاً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة ملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

– معدات و برامج الحاسب الآلي	3 – 5 سنوات
– أثاث ومعدات مكتبية	3 – 5 سنوات
– مركبات	5 سنوات
– تحسينات على العقارات المستأجرة	على فترة عقد التأجير

م) الشركات التابعة المقتناة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المقتناة لغرض بيعها لاحقاً خلال 12 شهراً "كمحتفظ بها لغرض البيع" عندما يكون بيعها محتمل جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة "كموجودات محتفظ بها لغرض البيع" و"مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع". يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بقيمتها المدرجة أو قيمتها العادلة ناقصا تكلفة البيع أيهما أقل. أي خسارة إضمحلال ناتجة تخفض القيمة المدرجة للموجودات. لا تستهلك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ن) دمج الأعمال والشهرة

يتم إحتساب دمج الأعمال بإستخدام طريقة الشراء للمحاسبة. تتضمن هذه إثبات الموجودات المحددة (متضمنة الموجودات غير الملموسة غير المثبتة مسبقاً) والمطلوبات (متضمنة الإلتزامات المحتملة وباستثناء إعادة الهيكلة المستقبلية) للأعمال المقتناة بالقيمة العادلة. يتم إثبات أي زيادة في تكلفة الإقتناء على القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة المقتناة كشهرة. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من القيم العادلة لصافي الموجودات المحددة المقتناة، فأنه يتم إثبات الخصم من الإقتناء مباشرةً في قائمة الدخل في سنة الإقتناء.

يتم قياس الشهرة المقتناة من دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة، التي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال على حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة. يتم إثبات المكسب الناتج من دمج الأعمال، والذي يعد الزيادة لحصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة المقتناة على تكلفة دمج الأعمال كمكسب في قائمة الدخل الموحدة.

بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم إي خسائر إضمحلال متراكمة. يتم فحص الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر من ذلك إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تشير بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

س) إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال موجود مالي محدد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات إيه خسارة إضمحلال ضمن قائمة الدخل الموحدة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

س) إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية (تتمة)

يتم تحديد الإضمحلال كما يلي:

للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد الإضمحلال بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس سعر الربح الفعلي الأصلي؛

1. للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الإضمحلال هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة؛ و
2. للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن الإضمحلال يحسب بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة على أساس معدل العائد الحالي في السوق لموجود مالي مماثل.
3. للاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع فإن إسترجاع خسائر الإضمحلال يتم بإضافتها إلى التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن الحقوق.

بالإضافة إلى ذلك، يتم عمل مخصص لتغطية إضمحلال موجودات محددة للمجموعة حيثما يوجد إنخفاض في تدفقاتها النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يمكن قياسها.

ع) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي الموحدة فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

ف) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي إلتزام حالي (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

ص) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الأجانب، وتُستحق هذه المكافآت بناءاً على رواتب الموظفين عند إنهاء الخدمة وعدد سنوات الخدمة، ولكن بشرط إتمام حد أدنى من الخدمة. يتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على فترة الخدمة.

أما بما يخص موظفيها البحرينيين، تقوم المجموعة بدفع اشتراكات نظام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تحسب كنسبة من رواتب الموظفين. إن التزامات المجموعة تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي تحسب كمصروفات عند تكبدها.

ق) إثبات الإيراد

المرابحات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بداية العقد، فإنه يتم إثبات إطفاء الدخل على أساس القسط الثابت. يعلق إثبات الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن إسترداد هذه المبالغ المشكوك في تحصيلها أو عادة عندما تكون أقساط المرابحات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

صكوك الشركة

يتم إثبات الدخل من صكوك الشركة على أساس التناسب الزمني بناءاً على معدل الربح المعني بالصك. يعلق إثبات الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن إسترداد هذه المبالغ المشكوك في تحصيلها أو عادة عندما تكون متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ق) إثبات الإيراد (تتمة)

المضاربات

يتم إثبات الدخل من معاملات المضاربة عند وجود الحق لاستلامها أو يتم الإعلان عن هذه من قبل المضارب أيهما أسبق.

أرباح الأسهم

يتم إثبات الإيراد عندما تكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعات أرباح الأسهم.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإجارة المنتهية بالتمليك المتعثرة. يعلق الدخل الفعلي عندما تعتقد المجموعة بأن إسترداد هذه المبالغ المشكوك في تحصيلها أو عادة عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

مشاركات

يتم إثبات دخل المشاركة عند وجود الحق لإستلام المدفوعات أو التوزيعات.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات التي يقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية الرسوم المدفوعة مقدماً والرسوم المستحقة مبكراً. يتم إثبات هذه الرسوم عند استحقاقها إلى الحد التي تعتبر فيها الرسوم معززة للعائد، فأنها تثبت على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من معاملات الخدمات: يتم إثبات الرسوم الناتجة من تمويل الشركات والخدمات الاستشارية وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.

القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بصورة أساسية، أو بناءاً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة بمعدلات الربح الحالية للعقود التي هي بنفس الشروط وخصائص المخاطر.

بالنسبة للإستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءاً على صافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية من قبل المجموعة بإستخدام معدلات الربح الحالية للإستثمارات التي لها نفس الشروط وخصائص المخاطر.

ر) عملات أجنبية

تسجل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. يتم إثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن التحويل في قائمة الدخل الموحدة. الموجودات غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تسجيلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل مكاسب أو خسائر البنود غير النقدية المصنفة «كمتاحة للبيع» وإستثمار في شركات زميلة في قائمة التغيرات في الحقوق حتى تباع أو تستبعد الموجودات المعنية فإنه في هذه حاله يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات مكاسب الناتجة عن تحويل الموجودات غير النقدية المصنفة «كمدرجة بالقيمة العادلة من ضمن الأرباح أو الخسائر» مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

ش) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

يتم إثبات جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيها المجموعة بشراء أو بيع الموجود.

ت) إستبعاد الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو قيام المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للملكية.

يتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة المدرجة الأصلية للموجود وأعلى ثمن يمكن أن تقوم المجموعة بدفعه، أيهما اقل.

ث) إستبعاد المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الإلتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد، ويتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في قائمة الدخل الموحدة.

خ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في قائمة المركز المالي الموحدة.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم إثبات توزيعات أرباح الأسهم العادية كمطلوب ويتم خصمها من الحقوق عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. يتم الإفصاح عن توزيعات أرباح أسهم السنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ قائمة المركز المالي كحدث بعد تاريخ قائمة المركز المالي.

ذ) حسابات الاستثمار المطلقة

تدرج جميع حسابات الاستثمار المطلقة برأسمال المستلم متضمنة الأرباح المستحقة بعد حسم المبالغ المسددة. يتم توزيع دخل حاملي حسابات الاستثمار المطلقة بعد حسم أتعاب المضاربة، على أساس متوسط الأرصدة اليومية بالتناسب مع أرصدة المساهمين.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ظ) الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي المعدل للبنك، تقع مسئولية دفع الزكاة على مساهمي البنك.

خ) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك ومرابحات لدى بنوك بتواريخ إستحقاق تعاقدية أقل من 90 يوماً.

أ.أ) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

أ.ب) تطبيق معايير جديدة ومعادلة

معيار المحاسبة المالي رقم 23 المتعلق بالتوحيد

يوضح معيار المحاسبة المالي رقم 23 الأسس لتحديد المؤسسات التي سوف يتم تضمينها في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم ويوضح طريقة محاسبة الإستثمار في الشركات التابعة للشركة الأم.

معيار المحاسبة المالي رقم 24 المتعلق بالشركات الزميلة

يحدد معيار المحاسبة المالي رقم 24 أسس الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن الإستثمارات في الشركات الزميلة.

تتماشى متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 23 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 24 إلى حداً كبير مع السياسات الحالية التي تتبعها المجموعة لمحاسبة الشركة التابعة والشركات الزميلة وإن تطبيق هذه المعايير ليس لديها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

أ.ج) وكالات

تقبل المجموعة ودائع العملاء بموجب ترتيبات الوكالة التي بموجبها يمكن دفع عائد للعملاء. لا توجد أي قيود على المجموعة لإستخدام الأموال المستلمة بموجب اتفاقية الوكالة.

3. دمج الأعمال

خلال سنة 2009، قدم البنك عرضاً لاستحواذ 100% من الأسهم الصادرة والمدفوعة للبنك البحريني السعودي ش.م.ب، وهو بنك تجاري عام مدرج مؤسس في مملكة البحرين، بمعدل تبادل يبلغ سهم واحد جديد من أسهم البنك مقابل كل سهمين من أسهم البنك البحريني السعودي. لقد تمت الموافقة على عرض الاستحواذ من قبل مساهمي البنك في اجتماعهم العمومي غير العادي المنعقد بتاريخ 4 مايو 2009. لقد قام البنك باستحواذ 90.31% حصة ملكية في أسهم البنك البحرين السعودي وأصدره 225,775,075 سهم جديد من أسهم مصرف السلام البحرين (إيضاح 15.1). في 28 أكتوبر 2009، أعيد تكوين مجلس إدارة البنك البحريني السعودي إلى ثلاثة أعضاء من ضمن خمسة أعضاء من البنك البحريني السعودي يمثلون السيطرة الفعلية لمصرف السلام البحرين على البنك البحريني السعودي.

4. تصنيف الأدوات المالية على أساس القياس

كما في 31 ديسمبر 2010، تم تصنيف الأدوات المالية على النحو التالي:

	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	متاحة للبيع ألف دينار بحريني	موجودات مالية بالتكلفة / التكلفة المطفأة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	95,791	95,791
صكوك مصرف البحرين المركزي	-	-	68,632	68,632
مرابحات مستحقة القبض من البنوك	-	-	137,299	137,299
صكوك الشركة	-	61,724	-	61,724
مرابحات ومضاربات	-	-	120,812	120,812
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	69,825	69,825
مشاركات	-	-	8,127	8,127
موجودات قيد التحويل	-	8,803	48,629	57,432
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	199,335	13,097	-	212,432
ذمم مدينة	-	-	11,762	11,762
	199,335	83,624	560,877	843,836
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة				
مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك	-	-	101,300	101,300
وكالات من غير البنوك	-	-	456,447	456,447
حسابات جارية للعملاء	-	-	57,362	57,362
موجودات قيد التحويل	-	-	5,171	5,171
مطلوبات مالية أخرى	-	-	12,697	12,697
حسابات الاستثمار المطلقة	-	-	18,465	18,465
	-	-	651,442	651,442

4. تصنيف الأدوات المالية على أساس القياس (تتمة)

كما في 31 **ديسمبر** 2009، تم تصنيف الأدوات المالية على النحو التالي:

	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	متاحة للبيع ألف دينار بحريني	موجودات مالية بالتكلفة/التكلفة المطفأة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	126,739	126,739
صكوك مصرف البحرين المركزي	-	-	32,908	32,908
مرابحات مستحقة القبض من البنوك	-	-	149,304	149,304
صكوك الشركة	-	16,950	-	16,950
مرابحات ومضاربات	-	-	87,274	87,274
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	46,315	46,315
مشاركات	-	-	5,384	5,384
موجودات قيد التحويل	-	27,696	70,609	98,305
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	184,680	-	-	184,680
ذمم مدينة	-	-	26,214	26,214
	184,680	44,646	544,747	774,073
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة				
مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك	-	-	89,398	89,398
وكالات من غير البنوك	-	-	317,370	317,370
حسابات جارية للعملاء	-	-	32,700	32,700
موجودات قيد التحويل	-	-	120,402	120,402
مطلوبات أخرى	-	-	9,824	9,824
حسابات الاستثمار المطلقة	-	-	9,409	9,409
	-	-	579,103	579,103

5. نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
إحتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي	**18,967**	17,367
نقد وأرصدة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي	**73,945**	104,616
أرصدة لدى بنوك أخرى	**2,879**	4,756
	95,791	126,739

6. مرابحات مستحقة القبض من البنوك

	2010	2009
	لغاية 3 أشهر	لغاية 3 أشهر
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
دول مجلس التعاون	**137,299**	149,304
	137,299	149,304

تتضمن هذه بعض إستثمارات الوكالة المستحقة القبض في مرابحات السلع. بلغت الأرباح المؤجلة من المرابحات مستحقة القبض من البنوك 107,000 دينار بحريني (2009: 58,000 دينار بحريني).

7. مرابحات ومضاربات

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
مرابحات – إجمالي	**116,080**	87,274
محسوم منها: مخصص الإضمحلال	**(1,508)**	-
مرابحات – صافي	**114,572**	87,274
مضاربات	**6,240**	-
مجموع المرابحات والمضاربات	**120,812**	87,274

يتم إظهار المرابحات والمضاربات بعد حسم الأرباح المؤجلة البالغة 23,480,000 دينار بحريني (2009: 9,665,000 دينار بحريني).

8. إجارة منتهية بالتمليك

تمثل هذه صافي الإستثمارات في الموجودات المؤجرة للفترات التي إما تقريبية أو تغطي أجزاء رئيسية للأعمار الإنتاجية المقدرة لمثل هذه الموجودات. تنص وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب إتفاقية التأجير.

فيما يلي التغييرات في موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك :

	2010 ألف دينار بحريني	2009 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**46,315**	41,531
إضافات خلال السنة – صافي	**27,940**	8,822
استهلاك موجودات الإجارة – صافي	**(4,430)**	(4,038)
في 31 ديسمبر	**69,825**	46,315

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية هي كالتالي:

	2010 ألف دينار بحريني	2009 ألف دينار بحريني
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	**18,860**	17,184
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	**36,409**	22,179
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	**14,556**	6,952
	69,825	46,315

تنقسم الإجارة المنتهية بالتمليك إلى فئات الموجودات التالية:

	2010 ألف دينار بحريني	2009 ألف دينار بحريني
طيران	**3,114**	3,596
مكائن	**3,555**	3,973
أراضي ومباني	**63,156**	38,746
	69,825	46,315

بلغ الإستهلاك المتراكم على الموجودات الخاضعة لإجارة منتهية بالتمليك 4,402,000 دينار بحريني (31 ديسمبر 2009: 4,863,000 دينار بحريني).

9. موجودات ومطلوبات قيد التحويل

تمثل هذه موجودات ومطلوبات البنك البحريني السعودي التي تستحق عليها فوائد ولا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وأغلبيتها مملوكة من قبل الشركة التابعة للبنك. كما هو بتاريخ قائمة المركز المالي، فإن تحويل الشركة التابعة إلى عمليات تتوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية هي قيد التنفيذ؛ وفقاً لذلك، تم إدراج هذه الموجودات والمطلوبات كبند منفصل في مقدمة قائمة المركز المالي الموحدة. فيما يلي تفاصيل الموجودات والمطلوبات قيد التحويل:

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات		
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	**757**	6,839
قروض وسلف العملاء	**47,872**	63,770
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**8,803**	27,696
	57,432	98,305
المطلوبات		
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	**5,171**	20,912
ودائع العملاء	**-**	99,490
	5,171	120,402

تدرج القروض والسلف المدرجة ضمن الموجودات والمطلوبات قيد التحويل أعلاه، بعد حسم القيمة المخفضة البالغة 3,983,000 دينار بحريني التي تم عملها من قبل المجموعة مقابل الموجودات المحتفظ بها من قبل الشركة التابعة في وقت الإستحواذ. تشتمل القيمة المخفضة على مبلغ وقدره 2,133,000 دينار بحريني لتعديلات خاصة مقابل تسهيلات محددة وقيمة مخفضة عامة بمبلغ وقدره 1,850,000 دينار بحريني كتعديلات للقيمة العادلة حسب ما يتطلبه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال. تدرج الشركة التابعة هذه الموجودات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال، وفقاً لسياستها المحاسبية للقروض والذمم المدينة الموضوعة من قبل المؤسسة. متضمنة في الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة هي بعض الإستثمارات التي اتخذت مقابلها المجموعة قيمة عادلة مخفضة بإجمالي 330,000 دينار بحريني.

يتضمن الدخل من عقود التمويل على مبلغ وقدره 4,963,000 دينار بحريني ناتج من الموجودات قيد التحويل. يتضمن الربح من وكالة من غير البنوك على بمبلغ وقدره 1,557,000 دينار بحريني ناتج من المطلوبات قيد التحويل.

بالإضافة إلى الموجودات قيد التحويل أعلاه، يوجد لدى الشركة التابعة وديعة اعتيادية بمبلغ وقدره 14,655,000 دينار بحريني لدى مصرف البحريني المركزي.

10. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2010 ألف دينار بحريني	2009 ألف دينار بحريني
مسعرة		
– متاحة للبيع	**13,097**	-
– مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر	**3,212**	4,342
غير مسعرة بناءاً على تقنيات التقييم:		
– مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر		
مدخلات خاصة بالسوق جديرة بالملاحظة	**149,683**	133,402
مدخلات غير خاصة بالسوق جديرة بالملاحظة	**46,440**	46,936
	212,432	184,680

يتم تسجيل بعض هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة بإستخدام تقنيات التقييم نظراً لعدم توفر معاملات السوق الحالية أو معلومات في السوق جديرة بالملاحظة. يتم تحديد قيمها العادلة بإستخدام نماذج التقييم التي تم فحصها مقابل أسعار لمعاملات فعلية في السوق وبإستخدام أفضل تقديرات المجموعة لأنسب نماذج المدخلات.

11. استثمار في شركة زميلة

لدى المجموعة إستثمار في شركة زميلة، وهو مصرف السلام الجزائر، بنك مؤسس في الجزائر. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية عن إستثمار المجموعة في مصرف السلام الجزائر:

	2010 ألف دينار بحريني	2009 ألف دينار بحريني
حصة المجموعة من قائمة مركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	**86,405**	69,692
مجموع المطلوبات	**38,792**	20,318
صافي الموجودات	**47,613**	49,374
مجموع الإيرادات	**1,787**	1,077
مجموع المصروفات	**1,685**	2,842
صافي المكسب (الخسارة) للسنة	**102**	(1,765)
حصة المجموعة من مكسب (خسارة) الشركة الزميلة:	**15**	(255)

12. ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
ربح مستحق القبض على مرابحات ومضاربات	**1,807**	1,251
إيجار مستحق القبض على موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك	**683**	1,314
ربح مستحق القبض على الصكوك	**650**	263
مبالغ مدفوعة مقدماً	**716**	688
ذمم مدينة أخرى	**8,623**	23,386
	12,479	26,902

كما في 31 ديسمبر 2009، تضمنت الذمم المدينة الأخرى مبلغ وقدره 17,892,000 دينار بحريني متعلقة ببيع الإستثمارات وتم استلام أغلبيتها خلال سنة 2010.

13. مطلوبات أخرى

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
ربح مستحق الدفع	**4,626**	3,198
ذمم دائنة ومستحقات	**7,029**	7,083
أرباح أسهم مستحقة الدفع	**3,440**	3,805
مكافآت نهاية الخدمة	**669**	599
تبرعات مستحقة الدفع	**229**	192
	15,993	14,877

تتضمن التبرعات على مبلغ قدره 8,000 دينار بحريني (2009: 75,000 ألف دينار بحريني) من الإيرادات المحظورة شرعاً المخصصة لغرض التبرعات الخيرية.

14. حسابات الاستثمار المطلقة

إن أموال حسابات الإستثمار المطلقة مختلطة مع أموال المجموعة ويتم إستخدامها لتمويل أوالإستثمار في عقود التمويل الإسلامية. ولا يتم منح الأولوية لأي من الأطراف لغرض الإستثمارات وتوزيع الأرباح. وفقاً لشروط القبول يتم استثمار 100% من أموال حسابات الإستثمار المطلقة بعد حسم الإحتياطي الإجباري مع الأخذ في الاعتبار متوسط الأعمار ذات الصلة، إن وجدت. تتراوح حصة المضارب في الربح بين 40% و50%. يتم احتساب المصروفات التشغيلية على أموال المساهمين ولا يتم تضمينها في الحساب.

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
إجمالي العائد من الموجودات المختلطة	**393**	307
حصة المجموعة كمضارب	**(177)**	(152)
توزيعات حاملي حسابات الإستثمار المطلقة	**216**	155

إن متوسط معدل الربح لحاملي حسابات الإستثمار المطلقة هو 1.00% (2009: 1.25%).

15. الحقوق

15.1. رأس المال

	2010 ألف دينار بحريني	2009 ألف دينار بحريني
المصرح به:		
2,000,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**200,000**	200,000
الصادر والمدفوع بالكامل بقيمة إسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم:		
الرصيد في بداية السنة – 1,425,775,075 (2009: 1,200,000,000) سهم	**142,577**	120,000
الصادر خلال السنة – 71,288,750 (2009: 225,775,075) سهم	**7,129**	22,577
	149,706	142,577

لاحقاً لقرار المساهمين، قام البنك خلال السنة بإصدار سهم منحة واحد لكل عشرين سهم محتفظ به. بلغ هذا 5% من رأس المال المدفوع مما أدى إلى إستخدام 7,129,000 دينار بحريني من الأرباح المبقاة لهذا الغرض. خلال سنة 2009، بناءاً على قرار المساهمين، قام البنك بزيادة رأسماله الصادر من 120 مليون دينار بحريني إلى 200 مليون دينار بحريني وإصدار 225,775,075 سهم عادي من أسهم البنك لمساهمي البنك البحرين السعودي الذين قبلوا بالعرض (إيضاح 3). بلغ السعر السوقي لأسهم البنك بتاريخ إقفال العرض 0.112 دينار بحريني للسهم والذي نتج عنه متحصلات بمبلغ وقدره 25,287,000 دينار بحريني من الإصدار الجديد متضمن علاوة إصدار أسهم بقيمة 0.012 دينار بحريني للسهم بإجمالي 2,709,000 دينار بحريني.

15.2. إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك أن يقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي، عندما يبلغ الإحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

15.3. إحتياطي الإستثمار

خلال السنة، تم تحويل صافي مكسب غير محقق بإجمالي 6,794,000 دينار بحريني (2009: صافي مكسب غير محقق بإجمالي 5,772,000 دينار بحريني) من الأرباح المبقاة إلى احتياطي الاستثمار. يمثل هذا الإحتياطي المكاسب والخسائر غير المحققة من إعادة تقييم الإستثمارات والإستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر، وهي غير قابلة للتوزيع وفقاً لسياسات البنك الشرعية حتى يتم تحويلها مرة أخرى إلي الأرباح المبقاة عند بيع الموجود وتحقيق المكاسب.

16. رسوم وعمولات

	2010 ألف دينار بحريني	2009 ألف دينار بحريني
رسوم وعمولات متعلقة بالتمويل والمعاملات	**1,269**	284
رسوم وكالة ورسوم أخرى	**876**	272
	2,145	556

17. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع المجموعة بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية.

فيما يلي الأرصدة الهامة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر 2010:

	2010			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:				
مرابحات ومضاربات	**21,653**	**54**	**37**	**21,744**
إجارة منتهية بالتمليك	**15,068**	**3,114**	**175**	**18,357**
مشاركات	**7,830**	**-**	**89**	**7,919**
موجودات قيد التحويل	**-**	**-**	**21**	**21**
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	**3,260**	**8**	**6**	**3,274**
المطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة				
وكالات من غير البنوك	**3,451**	**1,297**	**125**	**4,873**
حسابات جارية للعملاء	**7,428**	**161**	**333**	**7,922**
حسابات الاستثمار المطلقة	**35**	**91**	**1,292**	**1,418**
إرتباطات	**4,310**	**-**	**-**	**4,310**
إلتزامات محتملة	**1,549**	**63**	**-**	**1,612**

17. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي الدخل والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة:

	2010			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	الإدارة العليا	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الدخل:				
دخل من عقود تمويل إسلامية أخرى	**2,945**	**150**	**17**	**3,112**
المصروفات:				
ربح مدفوع لوكالات من غير البنوك	**118**	**54**	**43**	**215**
حصة الأرباح على حسابات الاستثمار المطلقة	**3**	**1**	**1**	**5**

فيما يلي الأرصدة الهامة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر 2009:

	2009			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	الإدارة العليا	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات:				
مرابحات ومضاربات	9,540	28	67	9,635
إجارة منتهية بالتمليك	14,098	3,596	178	17,872
مشاركات	5,234	-	99	5,333
موجودات قيد التحويل	-	-	27	27
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	2,734	9	15	2,758
المطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة :				
وكالات من غير البنوك	15,593	511	312	16,416
حسابات جارية للعملاء	7,012	257	35	7,304
مطلوبات قيد التحويل	-	-	1,017	1,017
حسابات الاستثمار المطلقة	116	65	62	243
إرتباطات	4,624	-	-	4,624
إلتزامات محتملة	11,402	56	-	11,458

17. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي الدخل والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة:

	2009			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الدخل:				
دخل من عقود تمويل إسلامية أخرى	2,242	93	10	2,345
المصروفات:				
ربح مدفوع لوكالات من غير البنوك	281	34	14	329
حصة الأرباح على حسابات الاستثمار المطلقة	-	1	1	2

كما في 31 ديسمبر 2010، تضمنت المرابحات والمضاربات والإجارة المنتهية بالتمليك على مبلغ وقدره 3,114,000 دينار بحريني (2009: 3,596,000 دينار بحريني) لتسهيلات مقدمة لأعضاء مجلس الإدارة وشركاتهم الزميلة والتي فات موعد إستحقاقها ولا يتم إثبات أرباحها.

يتم تعويض أعضاء مجلس الإدارة على هيئة أتعاب لحضورهم إجتماعات اللجنة والمجلس. لا توجد مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (31 ديسمبر 2009: 250,000 دينار بحريني).

بلغت تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين لهذه السنة والمشتملة فقط على مكافآت قصيرة الأجل على 1,695,000 دينار بحريني (2009: 2,182,000 دينار بحريني).

18. إرتباطات وإلتزامات محتملة

لدى المجموعة الإرتباطات التالية:

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
إلتزامات محتملة نيابةً عن العملاء		
خطابات ضمان	**6,773**	19,077
إعتمادات مستندية	**1,645**	1,675
خطابات قبول	**432**	409
	8,850	21,161
إرتباطات غير قابلة للنقض غير مستخدمة		
إرتباطات تمويلية غير مستخدمة	**27,970**	13,473
إرتباطات غير ممولة غير مستخدمة	**7,583**	7,424
إرتباطات رأسمالية غير مستخدمة	**1,502**	5,681
	37,055	26,578
	45,905	47,739

18. إرتباطات وإلتزامات محتملة (تتمة)

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (متضمنة الإعتمادات المستندية المعززة) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل من الوفاء بإلتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الإرتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل الاحتياجات النقدية المستقبلية.

إرتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في عقود تأجير تشغيلية لمدة خمس سنوات لمبنى مقرها الرئيسي. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للإلغاء:

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
خلال سنة واحدة	**429**	665
بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات	**85**	86
	514	751

19. إدارة مخاطر

19.1. المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إداراتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل وحدة داخل المجموعة تعتبر مسئولة عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياتها. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، وهي بدورها تنقسم إلى مخاطر متاجرة وغير متاجرة. وكما تخضع لمخاطر الدفع المسبق والمخاطر التشغيلية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. ويتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي للمجموعة.

هيكلة إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة هو المسئول بصورة نهائية عن تحديد ومراقبة المخاطر؛ وبالرغم من ذلك، توجد هناك هيئات مستقلة مسئولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول ككل عن إدارة المخاطر والموافقة على إستراتيجيات ومبادئ المخاطر.

اللجنة التنفيذية

إن اللجنة التنفيذية هي المسئولة عن مراقبة عملية إدارة المخاطر ككل داخل المجموعة.

19. إدارة مخاطر (تتمة)

19.1. المقدمة (تتمة)

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة المخاطر/الإئتمان

توصي لجنة المخاطر/ الإئتمان سياسة المخاطر وإطارها للمجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والمنظمين والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسئوليات، إعتماد ومراقبة المعاملات الإئتمانية للأفراد هو جزء من مسئوليات لجنة المخاطر / الإئتمان.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف لإدارة الموجودات والمطلوبات لقائمة المركز المالي للمجموعة من حيث الهيكل، التوزيع، المخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي، سجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم قائمة المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءاً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة، ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة تدقيق المجلس

يتم تعيين لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة البنك. تساعد لجنة تدقيق مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ونظام قياس تقييم المخاطر ومقارنتها بالمركز الرأسمالي للمجموعة وأساليب مراقبة الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق جميع عمليات إدارة مخاطر البنك سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلا من كفاية الإجراءات وإلتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي جميع نتائج التقييمات مع الإدارة العليا، ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته مباشرة الى لجنة التدقيق.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تقاس مخاطر المجموعة بإستخدام أساليب تعكس كلا من الخسائر المتوقع بأن تنشأ في الظروف الإعتيادية والخسائر غير المتوقعة، والتي هي عبارة عن الخسارة الفعلية النهائية المقدرة على أساس النماذج الإحصائية. إن النماذج المستخدمة من المحتمل أن تكون مستمدة من التجربة التاريخية، معدلة بحيث تعكس البيئة الاقتصادية. كما تقوم المجموعة بإجراء فحوصات على أساس أسوأ الحالات والأحداث التاريخية الصعبة التي قلما تحدث ولكنها حدثت في الواقع.

تتم مراقبة وسيطرة المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود وهيكلة الرقابة الداخلية القوية الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع مزيد من التركيز على صناعات مختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تراقب وتقيس المجموعة كافة المخاطر، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

19. إدارة مخاطر (تتمة)

19.1. المقدمة (تتمة)

قياس المخاطر وأنظمة التقارير (تتمة)

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل، السيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، لجنة الإئتمان / المخاطر ورؤساء كل الأقسام. يتضمن التقرير إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان والتنبؤات القياسية للائتمان واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة عن مخاطر الصناعة، مخاطر العميل والمخاطر الجغرافية على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف الى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكيد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي للمدير المالي وجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام حدود السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة وبالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

زيادة تركز المخاطر

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على المحافظة على محافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

19.2. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الإئتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الإئتمان من طريقة متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع أطراف أخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة المخاطر الائتمانية بالدخول في ترتيبات تعاقدية مع أطراف أخرى في ظروف ملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان (بإستثناء التعرض الحكومية) لبنود قائمة المركز المالي الموحدة. يوضح الحد الأقصى إجمال المخاطر، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال إستخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

19. إدارة مخاطر (تتمة)

19.2. مخاطر الائتمان (تتمة)

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض	الحد الأقصى للتعرض
	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات		
أرصدة لدى بنوك أخرى	**2,879**	4,756
مرابحات مستحقة القبض من البنوك	**137,299**	149,304
صكوك الشركة	**61,724**	16,950
مرابحات ومضاربات	**100,642**	58,352
إجارة منتهية بالتمليك	**65,777**	42,342
مشاركات	**8,127**	5,384
موجودات قيد التحويل	**48,629**	77,972
ذمم مدينة	**9,399**	26,012
المجموع	**434,476**	381,072
إرتباطات وإلتزامات محتملة	**33,652**	48,490
مجموع التعرض لمخاطر الإئتمان	**468,128**	429,562

أينما تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الإئتمان الحالية ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن إن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الإئتمان

دخل البنك في العديد من العقود والتي تشمل مرابحات ومضاربات ومشاركات وصكوك وإجارة منتهية بالتمليك. تشتمل عقود المرابحات على أراضي ومباني وسلع ومركبات وأخرى، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. أنواع الأدوات المالية هي:

المرابحات

يقوم البنك بتمويل معاملات المرابحات من خلال شراء موجود (والتي تمثل موضوع المرابحة) وإعادة بيع هذا الموجود للعميل (المستفيد) وذلك بعد إضافة هامش الربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة بالإضافة إلى هامش الربح) على أقساط من قبل العميل خلال فترة زمنية متفق عليها.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضعة للإجارة المنتهية بالتمليك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة، شريطة سداد جميع أقساط الإجارة.

19. إدارة مخاطر (تتمة)

19.2. مخاطر الإئتمان (تتمة)

أ) إن النوعية الائتمانية للأرصدة مع البنوك والمرابحات مستحقة القبض من البنوك الخاضعة لمخاطر ائتمانية هي كالتالي:

	31 ديسمبر 2010				
	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			فات موعد استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي	المجموع
	فئة «A»	فئة «B»	غير مصنفة		
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
أرصدة لدى البنوك	2,604	36	239	-	2,879
مرابحات مستحقة القبض من البنوك	84,853	15,084	37,362	-	137,299
	87,457	15,120	37,601	-	140,178

	31 ديسمبر 2009				
	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			فات موعد استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي	المجموع
	فئة «A»	فئة «B»	غير مصنفة		
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
أرصدة لدى البنوك	4,403	106	247	-	4,756
مرابحات مستحقة القبض من البنوك	93,228	11,466	44,610	-	149,304
	97,631	11,572	44,857	-	154,060

إن الفئات المشار إليها في الجداول أعلاه هي موضوعة من قبل واحدة أو أكثر من وكالات التصنيف الدولية الأربع (ستاندرز وبورز، موديز، فيتش وكابيتل انتليجنز). إن التعرضات غير المصنفة هي لدى مؤسسات مالية متعددة عالية الجودة في الشرق الأوسط، والتي لم يتم تصنيفها من قبل وكالات تصنيف الإئتمانية. في رأي الإدارة، بأن هذه التصنيفات تعادل «A» لتصنيفات البنوك.

ب) إن النوعية الائتمانية لصكوك الشركة والمرابحات والمضاربات والإجارة المنتهية بالتمليك والمشاركات والموجودات قيد التحويل والتمويل الخاضعة لمخاطر ائتمانية، بناءاً على التصنيفات الائتمانية الداخلية وهي كالتالي:

19. إدارة مخاطر (تتمة)

19.2. مخاطر الإئتمان (تتمة)

	31 ديسمبر 2010					
	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة					
	مرضية	مراقبة	دون المستوى ولكنها غير مضمحلة	فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة	مضمحلة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
صكوك الشركة	**61,724**	**-**	**-**	**-**	**-**	**61,724**
مرابحات ومضاربات	**86,476**	**1,958**	**-**	**9,260**	**2,948**	**100,642**
إجارة منتهية بالتمليك	**53,408**	**-**	**195**	**12,174**	**-**	**65,777**
مشاركات	**8,127**	**-**	**-**	**-**	**-**	**8,127**
موجودات قيد التحويل	**48,629**	**-**	**-**	**-**	**-**	**48,629**
ذمم مدينة	**11,276**	**41**	**-**	**-**	**-**	**11,317**
	269,640	**1,999**	**195**	**21,434**	**2,948**	**296,216**

	31 ديسمبر 2009					
	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة					
	مرضية	مراقبة	دون المستوى ولكنها غير مضمحلة	فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة	مضمحلة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
صكوك الشركة	16,950	-	-	-	-	16,950
مرابحات ومضاربات	37,512	7,539	-	13,301	-	58,352
إجارة منتهية بالتمليك	31,647	-	3,960	6,735	-	42,342
مشاركات	5,384	-	-	-	-	5,384
موجودات قيد التحويل	77,972	-	-	-	-	77,972
ذمم مدينة	26,012	-	-	-	-	26,012
	195,477	7,539	3,960	20,036	-	277,012

جميع تصنيف المخاطر الداخلية مصممة لمختلف الفئات وتستمد وفقا لسياسة تصنيف المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر العائدة بصورة منتظمة.

19. إدارة مخاطر (تتمة)

19.2. مخاطر الإئتمان (تتمة)

ج) فيما يلي تحليل المرابحات والمضاربات والإجارة منتهية بالتمليك التي فات موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

	31 ديسمبر 2010			
	من 0 إلى 30 يوماً	**من 31 إلى 90 يوماً**	**أكثر من 90 يوماً**	**المجموع**
	ألف دينار بحريني	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**
مرابحات ومضاربات	–	**7,726**	**1,534**	**9,260**
إجارة منتهية بالتمليك	–	**61**	**12,113**	**12,174**
	–	**7,787**	**13,647**	**21,434**

	31 ديسمبر 2009			
	من 0 إلى 30 يوماً	من 31 إلى 90 يوماً	أكثر من 90 يوماً	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
مرابحات ومضاربات	1,741	4,610	6,951	13,302
إجارة منتهية بالتمليك	1,724	692	4,318	6,734
	3,465	5,302	11,269	20,036

يتم تأمين جميع المرابحات والمضاربات والإجارة المنتهية بالتمليك التي فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة بضمانات تبلغ 29,933,000 دينار بحريني (2009: 42,035,000 دينار بحريني). تم عمل مخصص مقابل التسهيلات التي فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة بمبلغ وقدره 1,508,000 دينار بحريني.

إن الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي محددة بالمبالغ في قائمة المركز المالي بالإضافة إلى إرتباطات العملاء المفصح عنها في إيضاح رقم 18، بإستثناء الإرتباطات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية لأفراد بإجمالي 22,148,000 دينار بحريني (2009: 9,520,000 دينار بحريني). إن جميع تسهيلات المعاد تفاوضها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

كما في 31 ديسمبر 2010، لا يوجد أي تعرض ائتماني يتجاوز 15% من رأس المال التنظيمي للمجموعة لأي طرف واحد (2009: لا شيء).

19. إدارة مخاطر (تتمة)

19.3. المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو قضائية التي قد تبطل أو تعوق شروط العقد أو الاتفاقيات المعنية أو تؤثر سلبياً على عمليات المجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2010، رفعت ضد المجموعة قضايا قانونية بمبلغ قدره 1,686,000 دينار بحريني (2009: 1,681,000 دينار بحريني). بناءاً على رأي الاستشاريين القانونيين للمجموعة، فإن مجموع المطلوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية تعتبر غير جوهرية على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

20. التركز

يظهر التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التركز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة. يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطته المالية لتفادي تركز المخاطر غير المرغوبة في العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

إن توزيع الموجودات والمطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي هو كالتالي:

	موجودات	مطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة والحقوق	إرتباطات	موجودات	مطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة والحقوق	إرتباطات
	2010	2010	2010	2009	2009	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الإقليم الجغرافي:						
دول مجلس التعاون	**778,449**	**644,613**	**43,494**	718,881	560,809	32,550
العالم العربي	**7,584**	**3,855**	**64**	9,566	2,791	-
أوروبا	**12,088**	**3,265**	**-**	23,087	11,642	48
أسيا	**49,907**	**2,737**	**2,861**	27,106	8,734	12,347
أمريكا	**6,990**	**268**	**-**	2,274	180	-
أخرى	**2,345**	**-**	**-**	5,020	-	3,545
	857,363	**654,738**	**46,419**	785,934	584,156	48,490
الحقوق	**-**	**202,625**	**-**	-	201,778	-
	857,363	**857,363**	**46,419**	785,934	785,934	48,490
القطاع الصناعي:						
تجاري وصناعي	**12,158**	**22,726**	**5,436**	10,419	15,798	16,627
بنوك ومؤسسات مالية	**208,260**	**142,136**	**211**	257,170	143,697	344
عقاري	**221,884**	**102,717**	**11,732**	188,082	60,406	23,332
طيران	**12,872**	**29**	**-**	10,373	9	-
أفراد	**49,611**	**232,667**	**2,499**	45,769	206,898	1,726
حكومي وقطاع عام	**228,176**	**86,357**	**24,071**	127,925	87,211	-
أخرى	**124,402**	**68,106**	**2,470**	146,196	70,137	6,461
	857,363	**654,738**	**46,419**	785,934	584,156	48,490
الحقوق	**-**	**202,625**	**-**	-	201,778	-
	857,363	**857,363**	**46,419**	785,934	785,934	48,490

21. مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التغلب في معدلات العوائد العالمية على الأدوات المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبتها على أساس شهري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة.

21.1. مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لمبلغ ونوعية الإستثمارات الممكن قبولها. ويتم مراقبة هذا باستمرار من قبل لجنة إستثمار المجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع) فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة في أسعار الأسهم، وهي كالتالي:

	2010			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على الدخل الشامل ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على الدخل الشامل ألف دينار بحريني
مسعرة:				
دول مجلس التعاون الخليجي	**321**	**667**	**(321)**	**(667)**
أسيا	**-**	**805**	**-**	**(805)**
غير مسعرة	**19,612**	**173**	**(19,612)**	**(173)**

	2009			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على الدخل الشامل ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على الدخل الشامل ألف دينار بحريني
مسعرة:				
دول مجلس التعاون الخليجي	434	173	(434)	(173)
غير مسعرة	18,034	1,515	(18,034)	(1,515)

تتضمن الموجودات قيد التحويل على أسهم حقوق الملكية المسعرة والبالغة 1,632,000 دينار بحريني (2009: 1,727,000 دينار بحريني). عند تحديد تأثير تقلبات الأسعار المذكورة أعلاه، تم الأخذ في الاعتبار مراكز أسهم الحقوق المتضمنة في الموجودات قيد التحويل.

21. مخاطر السوق (تتمة)

21.2. مخاطر معدل الربح

تتعرض المجموعة لتقلبات في معدلات الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها. تقوم المجموعة بإثبات دخل بعض موجوداتها المالية على أساس التناسب الزمني. لقد وضعت المجموعة حدود لمخاطر معدل الربح وتتم مراقبة هذه المخاطر بصورة مستمرة من قبل لجنة موجودات ومطلوبات المجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كل من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ إستحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

	2010			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دولار أمريكي	**0.25**	**246**	**(0.25)**	**(246)**
دينار بحريني	**0.25**	**483**	**(0.25)**	**(483)**
جنية إسترليني	**0.25**	**25**	**(0.25)**	**(25)**

	2009			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دولار أمريكي	0.25	180	(0.25)	(180)
دينار بحريني	0.25	344	(0.25)	(344)

بالإضافة إلى عقود التمويل التي تستحق عليها أرباح التي تم أخذها في الاعتبار للوصول إلى التأثر على صافي الأرباح، تتضمن الموجودات قيد التحويل على مبلغ وقدره 52,150,000 دينار بحريني (2009: 81,088,000 دينار بحريني) للموجودات المالية ومبلغ وقدرة 5,171,000 دينار بحريني (2009: 120,001,000 دينار بحريني) للمطلوبات المالية التي تستحق عليها الأرباح. إن المجموعة في مرحلة تحويل هذه إلى عقود تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. إذ تم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات التي تستحق عليها أرباح إلى عقود تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في 1 يناير 2011، فإن التغير في معدل الربح سيكون 0.25% مما ينتج عنه مكسب أو خسارة بمقدار 117,000 دينار بحريني.

21. مخاطر السوق (تتمة)

21.3. مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس دوري للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة من قبل لجنة موجودات ومطلوبات المجموعة.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية التالية بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
دولار الأمريكي	**24,268**	10,402
ريال سعودي	**48,003**	55,802
دولار سنغافوري	**8,123**	28

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في أسعار صرف العملات هي كالتالي:

	2010			
	تغير في المعدل	**التأثير على صافي الربح**	**تغير في المعدل**	**التأثير على صافي الربح**
	%	**ألف دينار بحريني**	**%**	**ألف دينار بحريني**
دولار أمريكي إلى دينار بحريني	**1**	**243**	**(1)**	**(243)**
ريال سعودي إلى دينار بحريني	**1**	**480**	**(1)**	**(480)**
دولار سنغافوري إلى دينار بحريني	**1**	**81**	**(1)**	**(81)**

	2009			
	تغير في المعدل	التأثير على صافي الربح	تغير في المعدل	التأثير على صافي الربح
	%	ألف دينار بحريني	%	ألف دينار بحريني
دولار أمريكي إلى دينار بحريني	1	104	(1)	(104)
ريال سعودي إلى دينار بحريني	1	558	(1)	(558)
دولار سنغافوري إلى دينار بحريني	1	-	(1)	-

22. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة موجودات ومطلوبات المجموعة.

يلخص الجدول أدناه بيان الإستحقاق المتوقع لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2010 و2009:

	31 ديسمبر 2010				
	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	76,824	-	18,967	-	95,791
صكوك مصرف البحرين المركزي	20,230	14,510	33,892	-	68,632
مرابحات مستحقة القبض من البنوك	137,299	-	-	-	137,299
صكوك الشركة	-	-	61,724	-	61,724
مرابحات ومضاربات	25,016	35,513	50,901	9,382	120,812
إجارة منتهية بالتمليك	8,330	10,530	36,409	14,556	69,825
مشاركات	5,853	2,044	190	40	8,127
موجودات قيد التحويل	14,047	43,385	-	-	57,432
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	13,097	199,335	-	212,432
إستثمارات في شركة زميلة	-	-	7,578	-	7,578
إستثمارات عقارية	-	-	-	3,373	3,373
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	11,394	1,085	-	-	12,479
ممتلكات ومعدات	-	-	1,859	-	1,859
	298,993	120,164	410,855	27,351	857,363

	31 ديسمبر 2010				
	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة					
مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك	-	-	101,300	-	101,300
وكالات من غير البنوك	-	296,807	159,640	-	456,447
حسابات جارية للعملاء	57,362	-	-	-	57,362
مطلوبات قيد التحويل	5,171	-	-	-	5,171
مطلوبات أخرى	13,411	1,838	744	-	15,993
حسابات الاستثمار المطلقة	-	-	18,465	-	18,465
	75,944	298,645	280,149	-	654,738

22. مخاطر السيولة (تتمة)

	31 ديسمبر 2009				
		من 3 أشهر إلى			
	لغاية ثلاثة أشهر	سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	109,372	-	17,367	-	126,739
صكوك مصرف البحرين المركزي	-	32,908	-	-	32,908
مرابحات مستحقة القبض من البنوك	149,304	-	-	-	149,304
صكوك الشركة	-	-	16,950	-	16,950
مرابحات ومضاربات	20,097	14,665	52,512	-	87,274
إجارة منتهية بالتمليك	7,063	10,121	22,179	6,952	46,315
مشاركات	5	16	5,363	-	5,384
موجودات قيد التحويل	30,901	17,156	50,248	-	98,305
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	184,680	-	184,680
إستثمارات في شركة زميلة	-	-	7,659	-	7,659
إستثمارات عقارية	-	-	-	1,177	1,177
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	25,233	1,130	539	-	26,902
ممتلكات ومعدات	-	-	2,337	-	2,337
	341,975	75,996	359,834	8,129	785,934
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة					
مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك	-	-	89,398	-	89,398
وكالات من غير البنوك	-	47,882	269,488	-	317,370
حسابات جارية للعملاء	32,700	-	-	-	32,700
مطلوبات قيد التحويل	87,810	14,120	18,472	-	120,402
مطلوبات أخرى	13,512	1,097	268	-	14,877
حسابات الاستثمار المطلقة	-	-	9,409	-	9,409
	134,022	63,099	387,035	-	584,156

22. مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه بيان إستحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءاً على الإلتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2010 و2009:

	31 ديسمبر 2010					
	عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وإرتباطات وإلتزامات محتملة						
مرابحات ومضاربات مستحقة الدفع لبنوك	-	100,810	490	-	-	101,300
وكالات من غير البنوك	-	296,807	140,251	19,389	-	456,447
حسابات جارية للعملاء	57,362	-	-	-	-	57,362
مطلوبات قيد التحويل	-	5,171	-	-	-	5,171
حسابات الاستثمار المطلقة	-	18,465	-	-	-	18,465
إرتباطات تمويلية غير مستخدمة	12,560	2,513	1,641	5,749	13,090	35,553
إرتباطات رأسمالية غير مستخدمة	-	-	-	1,502	-	1,502
إلتزامات محتملة	1,191	2,277	4,888	494	-	8,850
مطلوبات مالية أخرى	-	11,583	1,114	-	-	12,697
ربح مستحق من عقود التمويل	-	1,743	3,442	2,288	-	7,473
	71,113	439,369	151,826	29,422	13,090	704,820

	31 ديسمبر 2009					
	عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وإرتباطات وإلتزامات محتملة						
مرابحات ومضاربات مستحقة الدفع لبنوك	-	89,398	-	-	-	89,398
وكالات من غير البنوك	-	250,850	47,882	18,638	-	317,370
حسابات جارية للعملاء	32,700	-	-	-	-	32,700
مطلوبات قيد التحويل	-	87,810	14,120	18,472	-	120,402
حسابات الاستثمار المطلقة	-	9,409	-	-	-	9,409
إرتباطات تمويلية غير مستخدمة	13,749	-	3,052	4,097	-	20,898
إرتباطات رأسمالية غير مستخدمة	-	-	3,545	2,136	-	5,681
إلتزامات محتملة	19,119	538	1,504	-	-	21,161
مطلوبات مالية أخرى	-	9,592	436	599	-	10,627
ربح مستحق من عقود التمويل	-	986	2,168	2,882	-	6,036
	65,568	448,583	72,707	46,824	-	633,682

23. معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

- **الخدمات المصرفية** – يقوم أساساً بإدارة الحسابات الإستثمارية المشاركة في الأرباح توافقاً مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات.
- **الخزانة** – يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، خدمات التجارة والخزانة متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
- **الإستثمارات** – يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل البنك ويقوم بخدمة عملاء البنك بتقديم منتجات إستثمارية وإدارة الصناديق وتقديم إستثمارات بديلة.
- **رأس المال** – يدير رأس مال البنك غير المستخدم عن طريق إستثماره في الأدوات المالية ذات جودة عالية ويتكبد جميع مصروفات إدارة هذه الاستثمارات وإحتساب المصروفات المتعلقة بنظم الحوكمة.

هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليها المجموعة تقاريرها حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تكاليف التحويل هي على أساس المعدل المجمع والذي يساوي تقريباً تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010:

	31 ديسمبر 2010				
	الخدمات المصرفية	الخزانة	الإستثمارات	رأس المال	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الدخل التشغيلي	11,854	2,890	5,108	2,527	22,379
نتيجة القطاع	3,855	1,866	2,070	(475)	7,316
معلومات أخرى					
موجودات القطاع	195,713	325,087	249,994	86,569	857,363
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	517,737	120,985	8,318	210,323	857,363

23. معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية (تتمة)

	31 ديسمبر 2009				
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزانة ألف دينار بحريني	الإستثمارات ألف دينار بحريني	رأس المال ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الدخل التشغيلي	7,887	2,500	5,583	7,709	23,679
نتيجة القطاع	4,101	1,493	2,709	5,659	13,962
معلومات أخرى					
موجودات القطاع	208,248	336,171	171,962	69,553	785,934
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	471,409	103,403	984	210,138	785,934

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون ويحصل على جميع الإيرادات التشغيلية ويتحمل كافة المصروفات التشغيلية في دول مجلس التعاون.

24. موجودات الأمانة

بلغت الصناديق تحت الإدارة في نهاية السنة 48,137,000 دينار بحريني (2009: 60,706,000 دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة ولا يتم إدراجها في قائمة المركز المالي الموحدة.

25. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء يقومون بمراجعة امتثال المجموعة للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة. تتضمن مراجعتهم فحص الأدلة المتعلقة بالتوثيق والإجراءات المتبناة من قبل البنك للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

26. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية للمجموعة لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2010 و2009.

27. الإيرادات والمصروفات المحظورة في الشريعة الإسلامية

خلال السنة، قام البنك باستلام دخل من مؤسسات غير إسلامية بإجمالي 8,000 دينار بحريني (2009: 56,000 دينار بحريني). هذه الأموال تم الإحتفاظ بها كمبالغ مستحقة الدفع لمؤسسات خيرية حيث أنها إيرادات محظورة بموجب قانون الشريعة الإسلامية.

28. الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباته الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات وتبرعات القرض الحسن وذلك من خلال تبرعاتها للأعمال الخيرية. خلال السنة تكبدت المجموعة مبلغ 213,000 دينار بحريني (2009: 915,000 دينار بحريني) على حسابات التبرعات الخيرية.

29. الزكاة

لاحقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومي المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، لقد تقرر تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم إثبات الزكاة في قائمة الدخل الموحدة كمصروف. بلغت الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2009 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك بواقع 3.5 فلس (2009: بواقع 3.8 فلس) للسهم.

لأحقاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية، يجب إستبعاد الدخل المكتسب المحظور شرعاً من عمليات الشركة التابعة من قبل المجموعة من تاريخ التحويل. بما إن عمليات الشركة التابعة لا تتوافق مع قواعد ومبادئ الشرعة الإسلامية، تم احتساب الإيرادات المحظورة شرعاً وتم الإفصاح عنها في (إيضاح 9). يجب على المساهمين إستبعاد مبالغ الإيرادات المحظورة شرعاً التي تنسب إلى كل سهم من الأسهم عن طريق التبرع بالمبالغ ذات الصلة من الإيرادات المحظور شرعاً للتبرعات الخيرية. تم تحديد الإيرادات المحظور شرعاً التي يجب التبرع بها من قبل كل مساهم من المساهمين من قبل هيئة الرقابة الشرعة بواقع 2.06 فلس للسهم.

30. رأس المال

تتم مراقبة كفاية رأس مال المجموعة بإستخدام إرشادات ونسب موضوعة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. بصورة أساسية، إن الهدف الرئيسي لإدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من أنها تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال. لقد التزمت المجموعة بالكامل بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009.

يتم احتساب نسبة مخاطر الموجودات للمجموعة وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال «بازل II» المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي كما يلي:

	2010	2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
قاعدة رأس المال (فئة 1)	**172,773**	179,564
التعرض المرجح لمخاطر الإئتمان	**631,566**	555,389
التعرض المرجح لمخاطر السوق	**9,700**	2,950
التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية	**58,372**	68,803
مجموع التعرض المرجح للمخاطر	**699,638**	627,142
كفاية رأس المال	**24.7%**	28.6%
الحد الأدنى المطلوب	**12.0%**	12.0%

«الورقة الواحدة كيان كامل قائم بحد ذاته لإنتاج المواد الغذائية فكل ورقة مستقلة بعملها. ولكن على مستوى النبتة ككل فإنها تحتاج لكل الأوراق لتنجز مهام أخرى تحقيقاً للتوازن المطلوب لحياة النبتة.»